

نظم مراقي السعود لمبتغي الرقي والصعود للشنقيطي

- ١ - يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ارْتَسَمَا
- ٢ - الْحَمْدُ لِلَّهِ «الذي» أفاضاً
- ٣ - وَجَعَلَ الْفُرُوعَ وَالْأُصُولَا
- ٤ - وشادَ ذا الدينَ بِمَنْ سادَ النُورَى
- ٥ - مُحَمَّدٍ مُنِيرِ الْقُلُوبِ
- ٦ - صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا
- ٧ - هَذَا وَحِينَ قَدْ رَأَيْتُ الْمَذْهَبَا
- ٨ - وما سِوَاهُ مِثْلُ عُنُقَا مُغْرِبِ
- ٩ - أَرَدْتُ أَنْ أَجْمَعَ مِنْ أُصُولِهِ
- ١٠ - مُنْتَبِذاً عَنْ مَقْصَدِي مَا دُكِرَا
- ١١ - سَمَّيْتُهُ مَرَاقِي السُّعُودِ
- ١٢ - اسْتَوْهَبْتُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْمَدَدَا
- سُمِّيَ لَهُ وَالْعَلَوِيُّ الْمُتَنَمَّى
- مِنْ الْجَدَا الَّذِي ذَهَبَ غَاضَا
- لِمَنْ يَرُومُ نَيْلَهَا مَخْصُولَا
- فَهُوَ الْمُجَلِّي وَالنُّورَى إِلَى وَرَا
- وَكاشِفِ الْكَرْبِ لَدَى الْكُرُوبِ
- وَاللَّهُ وَمَنْ لِيَشْرِعَهُ انْتَمَى
- رُجْحَانُهُ لَهُ الْكَثِيرُ ذَهَبَا
- فِي كُلِّ قُطْرٍ مِنْ نَوَاحِي الْمَغْرِبِ
- مَا فِيهِ بَغِيَّةٌ لِذِي قُصُولِهِ
- لَدَى الْفُنُونِ غَيْرِهِ مُحَرَّرَا
- لِمُبْتَغِي الرُّقَى وَالصُّعُودِ
- وَنَفَعَهُ لِقَارَنَيْنِ أَبَدَا

مقدمة

- ١٣ - أَوَّلُ مَنْ أَلْفَهُ فِي الْكُتُبِ
- ١٤ - وَغَيْرُهُ كَانَ لَهُ سَلِيْقُهُ
- ١٥ - الْأَحْكَامُ وَالْأَدِلَّةُ الْمَوْضُوعُ
- مُحَمَّدُ بْنُ شَافِعِ الْمُطَّلِبِي
- مِثْلُ الَّذِي لِلْعُزْبِ مِنْ خَلِيقُهُ
- وَكَوْنُهُ هَذَا فَقَطْ مَسْمُوعُ

كتاب أصول الفقه

- ١٦ - أَصُولُهُ دَلَائِلُ الْإِجْمَالِ
- ١٧ - وَمَا لِلْإِجْتِهَادِ مِنْ شَرْطٍ وَضَحِ
- وَطُرُقُ التَّرْجِيحِ قَيْنِدُ تَالِ
- وَيُطْلَقُ الْأَضْلُ عَلَى مَا قَدْ رَجَحَ

فصل

- ١٨ - وَالْفَرْعُ حُكْمُ الشَّرْعِ قَدْ تَعَلَّقَا
- ١٩ - وَالْفِقْهُ هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ
- ٢٠ - أَدَلَّةُ التَّفْصِيلِ مِنْهَا مُكْتَسَبٌ
- ٢١ - فَالْكُلُّ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاحِي الْأَرْبَعَةِ
- ٢٢ - كَلَامُ رَبِّي إِنْ تَعَلَّقَ بِمَا
- ٢٣ - مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بِهِ مُكَلَّفٌ
- ٢٤ - قَدْ كُتِّفَ الصَّبِيُّ عَلَى الَّذِي اغْتَمَى
- ٢٥ - وَهُوَ الْإِزَامُ الَّذِي يَشُقُّ
- ٢٦ - لِكَيْتَهُ لَيْسَ يُفِيدَ فَرْعًا
- ٢٧ - وَالْحُكْمُ مَا بِهِ يَجِيءُ الشَّرْعُ
- ٢٨ - ذُو قَشْرَةٍ بِالْفَرْعِ لَا يُرَاعَى
- ٢٩ - ثُمَّ الْخِطَابُ الْمُفْتَضِي لِلْفِعْلِ
- ٣٠ - وَغَيْرُهُ النَّدْبُ وَمَا التَّرْكُ طَلَبٌ
- ٣١ - أَوْ لَا مَعَ الْخُصُوصِ أَوْ لَا فَعِذَا
- ٣٢ - لِذَاكَ وَالْإِبَاحَةُ الْخِطَابُ
- ٣٣ - وَمَا مِنَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ
- ٣٤ - وَهِيَ وَالْجَوَازُ قَدْ تَرَادَفَا
- ٣٥ - وَالْعِلْمُ وَالْوُسْعُ عَلَى الْمَعْرُوفِ
- ٣٦ - ثُمَّ خِطَابُ الْوَضْعِ هُوَ الْوَارِدُ
- ٣٧ - أَوْ ضِدُّهُ أَوْ أَنَّهُ قَدْ أَوْجَبَا
- ٣٨ - وَهُوَ مِنْ ذَاكَ أَعْمُ مَطْلَقًا
- ٣٩ - كَالْحَثِّ وَالْإِزَامِ مَكْتُوبٌ وَمَا
- ٤٠ - وَلَيْسَ فِي الْوَاجِبِ مِنْ نَوَالٍ
- ٤١ - فِيمَا لَهُ النَّيَّةُ لَا تُشْتَرَطُ
- ٤٢ - وَمِثْلُهُ التَّرْكُ لِمَا يُحَرِّمُ
- ٤٣ - فَضِيلَةُ وَالنَّدْبُ وَالَّذِي اسْتَحَبَّ
- بِصِفَةِ الْفِعْلِ كَنَدْبٍ مُطْلَقًا
- لِلشَّرْعِ وَالْفِعْلِ نَمَاهَا الثَّامِي
- وَالْعِلْمُ بِالصَّلَاحِ فِيمَا قَدْ ذَهَبَ
- يَقُولُ لَا أَذْرِي فَكُنْ مُتَّبِعَهُ
- يَصِحُّ فِعْلًا لِلْمُكَلَّفِ اِغْلَمَا
- فَذَاكَ بِالْحُكْمِ لَدِيهِمْ يُعْرَفُ
- بِغَيْرِ مَا وَجِبَ وَالْمُحَرَّمُ
- أَوْ طَلَبُ فَنَاءِ بِكُلِّ خَلْقٍ
- فَلَا تَضِيقُ لَفَقْدِ فَرْعٍ ذُرْعَا
- وَأَصْلُ كُلِّ مَا يَضُرُّ الْمَنْعُ
- وَفِي الْأَصُولِ بَيْنَهُمْ نِزَاعٌ
- جَزْمًا فَإِجَابٌ لَدَى ذِي الثَّقَلِ
- جَزْمًا فَتَحْرِيمٌ لَهُ الْإِثْمُ انْتَسَبَ
- خِلَافَ الْأَوَّلَى وَكَرَاهَةٌ خُذَا
- فِيهِ اسْتَوَى الْفِعْلُ وَالْإِجْتِنَابُ
- قَدْ أَخَذَتْ فَلَيْسَتْ الشَّرْعِيَّةُ
- فِي مُطْلَقِ الْإِذْنِ لَدَى مَنْ سَلَفَا
- شَرْطُ يَعْمُ كُلُّ ذِي تَكْلِيفٍ
- بِأَنَّ هَذَا مَا نَعَى أَوْ فَايَسَدُ
- شَرْطًا يَكُونُ أَوْ يَكُونُ سَبَبَا
- وَالْفَرْضُ وَالْوَاجِبُ قَدْ تَوَافَقَا
- فِيهِ اشْتِبَاهٌ لِلْكَرَاهَةِ انْتَمَى
- عِنْدَ انْتِفَاءِ قَضْدِ الْاِمْتِنَالِ
- وَغَيْرِ مَا ذَكَرْتُهُ فَعَلَّطُ
- مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ ذَا نَعَمٍ مُسَلَّمُ
- تَرَادَفَتْ ثُمَّ التَّطَوُّعُ انْتُخِبَ

- ٤٤ - رَغْبَةً مَا فِيهِ رَغْبَ الثَّيْبِي
٤٥ - أَوْ دَامَ فِعْلُهُ بِوَضْفِ الثَّفْلِي
٤٦ - وَالْأَمْرِ بَلْ أَعْلَمَ بِالثَّوَابِ
٤٧ - وَسُنَّةٌ مَا أَحْمَدُ قَدْ وَاطَبَا
٤٨ - وَبَغْضُهُمْ سَمَى الَّذِي قَدْ أَكْثَدَا
٤٩ - وَالتَّفْلَ لِنَسِّ بِالشَّرُوعِ يَجِبُ
٥٠ - قَفَّ وَاسْتَمِيعَ مَسَائِلًا قَدْ حَكَمُوا
٥١ - صَلَاتُنَا وَصَوْمُنَا وَحُجَّتُنَا
٥٢ - طَوَافُنَا مَعَ انْتِمَائِ الْمُفْتَدِي
٥٣ - مَا مِنْ وَجُودِهِ يَجِيءُ الْعَدَمُ
٥٤ - بِمَانِعٍ يَمْنَعُ لِلدَّوَامِ
٥٥ - أَوْ أَوَّلِ قَلْقَطٍ عَلَى نِزَاعِ
٥٦ - وَلَا زَمَ مِنْ انْعِدَامِ الشَّشْرِطِ
٥٧ - كَسَبَبٍ وَذَا الْوُجُودِ لَا زَمَ
٥٨ - وَاجْتَمَعَ الْجَمِيعُ فِي التُّكَاحِ
٥٩ - وَالرُّكْنُ جُزْءُ الذَّاتِ وَالشَّرْطُ خَرَجَ
٦٠ - وَمَعَ عِلَّةٍ تَرَادَفَ السَّبَبِ
٦١ - شَرْطُ الْوُجُوبِ مَا بِهِ تُكَلَّفُ
٦٢ - مِثْلُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَالنُّقَاءِ
٦٣ - وَمَعَ تَمَكُّنٍ مِنَ الْفِعْلِ أَدَا
٦٤ - وَشَرْطُ صِحَّةٍ بِهِ اعْتِدَادُ
٦٥ - وَالشَّرْطُ فِي الْوُجُوبِ شَرْطُ فِي الْأَدَا
٦٦ - وَصِحَّةٌ وَفَاقٌ ذِي الْوُجْهِينِ
٦٧ - وَفِي الْعِبَادَةِ لَدَى الْجَمْهُورِ
٦٨ - يُبْنَى عَلَى الْقَضَاءِ بِالْجَدِيدِ
٦٩ - وَفِي وَفَاقِهِ لِنَفْسِ الْأَمْرِ
٧٠ - بِصِحَّةِ الْعَقْدِ يَكُونُ الْأَثَرُ
- يَذَكِّرُ مَا فِيهِ مِنَ الْأَجْرِ جُبِي
وَالثَّفْلُ مِنْ بَلْكَ الْقِيَمِودِ أَخْلِي
فِيهِ نَسْبِي الرُّشْدِ وَالصُّوَابِ
عَلَيْهِ وَالظُّهُورُ فِيهِ وَجَبَا
مِنْهَا بِوَاجِبٍ فَخُذْ مَا قُنِدا
فِي غَيْرِ مَا نَظَمَهُ مُقَرَّبُ
بِأَنَّهَا بِالابْتِدَاءِ تَلَزَمُ
وَعُمْرَةٌ لَنَا كَذَا اغِيكَافُنَا
فِيَلَزَمُ الْقَضَا بِقَطْعِ عَامِدِ
وَلَا لُزُومَ فِي انْعِدَامِ يُغْلَمُ
وَالِابْتِدَاءِ أَوْ آخِرِ الْأَنْسَامِ
كَالطَّوْلِ الْاسْتِثْبَاءِ وَالرُّضَاعِ
عَدَمُ مَشْرُوطٌ لَدَى ذِي الضَّبْطِ
مِنْهُ وَمَا فِي ذَلِكَ شَيْءٌ قَائِمُ
وَمَا هُوَ الْجَوَالِبُ لِلتَّجَاحِ
وَصِيغَةُ دَلِيلُهَا فِي الْمُنتَهَجِ
وَالْفَرْقُ بَغْضُهُمْ إِلَيْهِ قَدْ دَهَبَ
وَعَدَمُ الطَّلَبِ فِيهِ يُغَرَّفُ
وَكَبُلُوغٍ بَعَثَ الْأَنْبِيَاءِ
وَعَدَمُ الْعُقْلَةِ وَالنُّومِ بَدَا
بِالْفِعْلِ مِنْهُ الطُّهْرُ يُسْتَفَادُ
وَعَزْوُهُ لِلاتِّفَاقِ وَجَدَا
لِلشَّرْعِ مُطْلَقاً بِدُونِ مَنِينِ
أَنْ يَسْقُطَ الْقَضَا مَدَى الدُّهُورِ
أَوْ أَوَّلِ الْأَمْرِ لَدَى النُّسْجِيدِ
أَوْ طَرْنِ مَأْمُورٍ لَدَى ذِي خُبَرِ
وَفِي الْقَسَادِ عَكْسُ هَذَا يَظْهَرُ

- ٧١ - إِنْ لَمْ تَكُنْ حَوَالَةَ أَوْ تَلَفُ
٧٢ - كِفَايَةُ الْعِبَادَةِ الْإِجْزَاءُ
٧٣ - أَوْ السَّقُوطُ لِلْقَضَا وَذَا أَحْصَ
٧٤ - وَالصُّحَّةُ الْقَبُولُ فِيهَا يَدْخُلُ
٧٥ - وَخُصَّصَ الْإِجْزَاءُ بِالْمَطْلُوبِ
٧٦ - وَقَابِلِ الصُّحَّةِ بِالْبُطْلَانِ
٧٧ - وَخَالَفَ التُّعْمَانُ فَالْفَسَادُ
٧٨ - فَعَلَ الْعِبَادَةَ بِوَقْتِ غَيْبِنَا
٧٩ - وَكَوْنُهُ بِفَعْلٍ بَعْضُ يَخْصُلُ
٨٠ - وَقِيلَ مَا فِيهِ وَقْتُهُ أَدَاءُ
٨١ - وَالْوَقْتُ مَا قَدَّرَهُ مَنْ شَرَعَا
٨٢ - وَضِدُّهُ الْقَضَا تَدَارَكَأَ لِمَا
٨٣ - مِنْ الْأَدَاءِ وَاجِبٌ وَمَا مُنْعٍ
٨٤ - وَاجْتَمَعَ الْأَدَاءُ وَالْقَضَا
٨٥ - وَانْتَفَيَا فِي النَّفْلِ وَالْعِبَادَةِ
٨٦ - لِلْعُذْرِ وَالرَّخْصَةِ حُكْمٌ غَيْرَا
٨٧ - مَعَ قِيَامِ عِلَّةِ الْأَصْلِي
٨٨ - وَتِلْكَ فِي الْمَادُونِ جَزْأً تَوْجَدُ
٨٩ - وَزَيْمًا تَجِي لِمَا أُخْرِجَ مِنْ
٩٠ - وَمَا بِهِ لِلْخَبَرِ الْوَصُولُ
٩١ - وَالشُّظْرُ الْمُوصِلُ مِنْ فِكْرٍ إِلَى
٩٢ - الْإِدْرَاكُ مِنْ غَيْرِ قَضَا تَصَوُّرُ
٩٣ - جَازِمُهُ دُونَ تَغْيِيرِ عِلْمٍ
٩٤ - إِلَى صَحِيحٍ إِنْ يَكُنْ يُطَابِقُ
٩٥ - وَالْوَهْمُ وَالظَّنُّ وَشَكُّ مَا اخْتَمَلَ
٩٦ - وَالْعِلْمُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ يَخْتَلِفُ
٩٧ - وَإِنَّمَا لَهُ لَدَى الْمُحَقِّقِ
- تَعَلَّقُ الْحَقُّ وَنَقْصُ يُوَلَّفُ
وَهِيَ أَنْ يَسْقُطَ الْأَقْتِضَاءُ
مِنْ صِحَّةٍ إِذْ بِالْعِبَادَةِ يُخْصَصُ
وَبَعْضُهُمْ لِلْإِسْتِوَاءِ يَنْقُلُ
وَقِيلَ بَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَكْتُوبِ
وَهُوَ الْفَسَادُ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ
مَا تَنْهِيهِ لِلْوُضُفِ يُسْتَفَادُ
شَرَعًا لَهَا بِاسْمِ الْأَدَاءِ قُرْنَا
لِعَاضِدِ النَّصِّ هُوَ الْمُعْوَلُ
وَمَا يَكُونُ خَارِجًا قَضَا
مِنْ زَمَنِ مُضْمِيْقًا مُوسَعَا
سَبَقُ الَّذِي أَوْجَبَهُ قَدْ عَلِمَا
وَمِنْهُ مَا فِيهِ الْجَوَازُ قَدْ سُمِعَ
وَزَيْمًا يَنْفَرِدُ الْأَدَاءُ
تَكْرِيرُهَا لَوْ خَارِجًا إِعَادَةُ
إِلَى سَهْوَلَةٍ لِغُذْرِ قُرْرَا
وَعَبْرُهَا عَزِيمَةُ النَّبِيِّ
وَعَبْرُهُ فِيهِ لَسَهُمْ تَرَدُّدُ
أَصْلٌ بِمُطْلَقٍ امْتِنَاعُهُ قِيمِنَ
بِنَظَرٍ صَحِّحٍ هُوَ الدَّلِيلُ
ظَنٌّ بِحُكْمٍ أَوْ لِعِلْمٍ مُسَجَّلَا
وَمِنْهُ تَضَدُّقٌ وَذَا مُشْتَهَرُ
عِلْمًا وَغَيْرُهُ اعْتِقَادٌ يَنْقَسِمُ
أَوْ فَاسِدٌ إِنْ هُوَ لَا يَوَافِقُ
لِرَاجِعٍ أَوْ ضِدَّهُ أَوْ مَا اغْتَدَلَ
جَزْأً وَبَعْضُهُمْ بِنَفْسِهِ عُرِفَ
تَفَاوُتٌ بِحَسَبِ الشَّعَلِقِ

٩٨ - لِمَا لَهُ مِنْ اتِّحَادٍ مُنْحَتِمٍ

٩٩ - يُبْنَى عَلَيْهِ الزُّنْدُ وَالثَّقَصَانُ

١٠٠ - وَالْجَهْلُ جَا فِي الْمَذْهَبِ الْمَحْمُودِ

١٠١ - زَوَالَ مَا عَلِمَ قَلَّ نِسْيَانُ

١٠٢ - مَا رُبُّنَا لَمْ يَنْتَه عَنْهُ حَسَنُ

١٠٣ - هَلْ يَجِبُ الصُّومُ عَلَى ذِي الْعُذْرِ

١٠٤ - وَجَوْبُهُ فِي غَيْرِ الْأَوَّلِ رَجَحُ

١٠٥ - وَهُوَ فِي وَجُوبِ قَضَائِهِ لِأَلَدَا

١٠٦ - وَلَا يُكَلِّفُ بِغَيْرِ الْفِعْلِ

١٠٧ - فَكُنَّا بِالنَّهْيِ مَطْلُوبُ النَّبِيِّ

١٠٨ - لَهُ فُرُوعُ ذِكْرَتْ فِي الْمَنْهَجِ

١٠٩ - مِنْ شَرْبٍ أَوْ خَيْطِ ذَكَاةٍ فَضْلٍ مَا

١١٠ - عَطَّلَ نَاطِرٌ وَذُو الرُّهْنِ كَذَا

١١١ - وَكَأَلَّتِي زِدَتْ بِعَيْنٍ وَعَدِمَ

١١٢ - وَالْأَمْرُ قَبْلَ الْوَقْتِ قَدْ تَعَلَّقَا

١١٣ - وَسَعِدَ لِلْإِلْزَامِ يَسْتَوِرُ

١١٤ - فَلَيْسَ يُجْزِي مَنْ لَهُ يُقَدِّمُ

١١٥ - وَذَا التَّعَبُّدِ وَمَا تَمَحَّضَا

١١٦ - وَمَا إِلَى هَذَا وَهَذَا يَنْتَسِبُ

١١٧ - وَقَالَ إِنَّ الْأَمْرَ لَا يُنَوِّجُهُ

١١٨ - فَالْلُّومُ قَبْلَهُ عَلَى التَّلَبُّسِ

١١٩ - وَهِيَ فِي فَرْضِ الْكِفَايَةِ فَهَلْ

١٢٠ - لِلَامْتِنَالِ كَلَّفَ الرُّقِيبُ

١٢١ - أَوْ بَيِّنَةُ وَالْإِبْتِلَا تَرَدَّدَا

١٢٢ - عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ يَجُوزُ وَيَقَعُ

١٢٣ - فِي عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ كَالْمَأْمُورِ

مَعَ تَعَدُّدٍ لِمَعْلُومٍ عَلِيمٍ

هَلْ يَنْتَمِي إِلَيْهِمَا الْإِيمَانُ

هُوَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ

وَالْعِلْمُ فِي السَّهْوِ لَهُ اخْتِنَانُ

وغيرُهُ الْقَبِيحُ وَالْمُسْتَهْجَنُ

كَحَائِضٍ وَمُمْرَضٍ وَسَفَرٍ

وَضَعْفُهُ فِيهِ لِدَيْهِمْ وَضَحُ

أَوْ ضِدِّهِ لِقَائِلٍ بِهِ بَدَا

بَاعِثُ الْأَنْبِيَا وَرَبُّ الْفَضْلِ

وَالْكَفُّ فِعْلٌ فِي صَحِيحِ الْمَذْهَبِ

وَسَرْدُهَا مِنْ بَعْدِ ذَا الْبَيْتِ يَجِي

وَعَمْدٌ رَسْمٌ شَهَادَةٌ وَمَا

مُقَرَّرٌ فِي الْعَلْفِ فَادِرِ الْمَأْخِذَا

وَلَيْهَا وَشَبْهِهَا مِمَّا عَلِمَ

بِالْفِعْلِ لِلْإِعْلَامِ قَدْ تَحَقَّقَا

حَالِ التَّلَبُّسِ وَقَوْمِ فَرُؤَا

وَلَا عَلَيْهِ دُونَ حَظَرٍ يُقَدِّمُ

لِلْفِعْلِ فَالتَّقْدِيمُ فِيهِ مَرْتَضَى

فَفِيهِ خُلْفٌ دُونَ نَصٍّ قَدْ جُلِبَ

إِلَّا لَدَى تَلَبُّسٍ مُنْتَشِبُهُ

بِالْكَفِّ وَهِيَ مِنْ أَدَقِّ الْأُسُسِ

يَسْقُطُ الْإِنْفُ بِشُرُوعٍ قَدْ حَصَلَ

فَمُوجِبٌ تَمَكُّنًا مُصِيبُ

شَرْطُ تَمَكُّنٍ عَلَيْهِ انْفِقَا

مَعَ عِلْمٍ مَنْ أَمَرَ بِالَّذِي امْتَنَعَ

فِي الْمَذْهَبِ الْمُحَقِّقِ الْمَنْصُورِ

كتاب القرآن ومباحث الأقوال

- ١٢٤ - لَفْظٌ مُنْزَلٌ عَلَى مُحَمَّدٍ
 ١٢٥ - وَلَيْسَ لِلْقُرْآنِ تُغْزَى الْبَسْمَلَةُ
 ١٢٦ - وَبَعْضُهُمْ إِلَى الْقِرَاءَةِ نَظَرُ
 ١٢٧ - وَلَيْسَ مِنْهُ مَا بِالْأَحَادِ زَوْي
 ١٢٨ - كَالِإِحْتِجَاجِ غَيْرِ مَا تَحْصُلَا
 ١٢٩ - صِحَّةُ الْإِسْنَادِ وَوَجْهَ عَرَبِي
 ١٣٠ - مِثْلُ الثَّلَاثَةِ وَرَجَّحَ التَّنْظُرُ
 ١٣١ - تَوَاتُرُ السَّبْعِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا
 ١٣٢ - وَمَا بِهِ يُغْنَى بِلاَ دَلِيلِ
 ١٣٣ - وَالثَّقُلُ بِالْمُنْظَمِ قَدْ يُفِيدُ
- لَأَجْلِ الْإِعْجَازِ وَلِلتَّعْبِيدِ
 وَكَوْنُهَا مِنْهَا الْخِلَافِي نَقْلُهُ
 وَذَلِكَ لِلْوَفَاقِ رَأْيِي مُعْتَبَرُ
 فَلِلْقِرَاءَةِ بِهِ نَفْسِي قَوِي
 فِيهِ ثَلَاثَةٌ فَجَوُزُ مُسَجَّلَا
 وَوَفَّقُ خَطُّ الْأُمِّ شَرْطُ مَا أَبِي
 تَوَاتُرًا لَهَا لَدَى مَنْ قَدْ غَبِرُ
 وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَحْيِ خَشْوٌ يَقْعُ
 غَيْرُ الَّذِي ظَهَرَ لِلْعُقُولِ
 لِلْقَطْعِ وَالْعَكْسُ لَهُ بَعِيدُ

فصل المنطوق والمفهوم

- ١٣٤ - مَعْنَى لَهُ فِي الْقَضْدِ قُلْ تَأْصُلُ
 ١٣٥ - نَصٌّ إِذَا أَفَادَ مَا لَا يَحْتَمِلُ
 ١٣٦ - وَالْكُلُّ مَنْ دَيْنَ لَهُ تَجَلَّى
 ١٣٧ - وَفِي كَلَامِ الْوَحْيِ وَالْمَنْطُوقُ هَلْ
 ١٣٨ - وَهُوَ دَلَالَةٌ أَقْبَضَاءُ أَنْ يَدُلَّ
 ١٣٩ - دَلَالَةُ الْلُزُومِ مِثْلُ ذَاتِ
 ١٤٠ - فَأَوَّلُ إِشَارَةِ اللَّفْظِ لِمَا
 ١٤١ - دَلَالَةُ الْإِيمَاءِ وَالتَّنْبِيهِ
 ١٤٢ - أَنْ يَفْرَنَ الْوَضْفُ بِحَكَمٍ إِنْ يَكُنْ
 ١٤٣ - وَغَيْرُ مَنْطُوقٍ هُوَ الْمَفْهُومُ
 ١٤٤ - يُسَمَّى بِتَنْبِيهِ الْخَطَابِ وَوَرَدَ
 ١٤٥ - إِعْطَاءُ مَا لِلْفِظَةِ الْمَسْكُوتَا
 ١٤٦ - وَقِيلَ ذَا فَحْوَى الْخَطَابِ وَالَّذِي
 ١٤٧ - دَلَالَةُ الْوَفَاقِ لِلنَّقْيَاسِ
 ١٤٨ - وَقِيلَ لِلْفِظِ مَعَ الْمَجَازِ
- وَهُوَ الَّذِي اللَّفْظُ بِهِ يُسْتَعْمَلُ
 غَيْرًا وَظَاهِرًا إِنْ الْغَيْرُ اخْتِمِلُ
 وَيُطْلَقُ النَّصُّ عَلَى مَا دَلَّ
 مَا لَيْسَ بِالصَّرِيحِ فِيهِ قَدْ دَخَلَ
 لَفْظٌ عَلَى مَا ذُوْنُهُ لَا يَسْتَقِيلُ
 إِشَارَةٌ كَذَلِكَ الْإِيمَاءَاتِ
 لَمْ يَكُنِ الْقَضْدُ لَهُ قَدْ عَلِمَا
 فِي الْفَنِّ تُقْصَدُ لَدَى ذَوِيهِ
 لِغَيْرِ عِلَّةٍ يَعْنِيهِ مَنْ قَطُنَ
 مِنْهُ الْمُوَافَقَةُ قُلْ مَعْلُومُ
 فَحْوَى الْخَطَابِ اسْمًا لَهُ فِي الْمَعْتَمَدِ
 مِنْ بَابِ أَوْلَى نَفِيًّا أَوْ ثُبُوتَا
 سَاوَى بِلسَانِهِ دَعَا الْمُخْتَلِذِي
 وَهُوَ الْجَلِي تُغْزَى لَدَى أَنْاسِ
 وَعَزْوُهَا لِلتَّنْقِيلِ ذُو جَوَازِ

- ١٤٩ - وَغَيْرُ مَا مَرَّ هُوَ الْمُخَالَفَةُ
 ١٥٠ - كَذَا دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ إِضَافًا
 ١٥١ - أَوْ جَهْلُ الْحُكْمِ أَوْ النُّطْقِ انْجِلِب
 ١٥٢ - أَوْ امْتِنَانٍ أَوْ وِفَاقِ الْوَاقِعِ
 ١٥٣ - وَمُقْتَضِي التَّخْصِصِ لَيْسَ يَخْطُلُ
 ١٥٤ - وَهُوَ ظَرْفٌ عِلَّةٌ وَعَسَدٌ
 ١٥٥ - وَالْحَضَرُ وَالصِّفَةُ مِثْلُ مَا عَلِمَ
 ١٥٦ - مَغْلُوقَةُ الْغَنَمِ أَوْ مَا يُغْلَفُ
 ١٥٧ - أضعفها اللَّقْبُ وَهُوَ مَا أَبِي
 ١٥٨ - أَغْلَاهُ لَا يُزِيدُ إِلَّا الْعُلَمَاءُ
 ١٥٩ - فَالشَّرْطُ فَالْوَضْفُ الَّذِي يَنْاسِبُ
 ١٦٠ - فَعَدَدٌ ثَمَّتْ تَقْدِيمٌ يَلِي
 ١٦١ - مِنْ لُطْفٍ رَبَّنَا بِنَا تَعَالَى
 ١٦٢ - وَمَا مِنْ الْأَلْفَافِ لِلْمَعْنَى وَضِعَ
 ١٦٣ - مَذْلُولُهَا الْمَعْنَى وَلَفْظٌ مَفْرَدٌ
 ١٦٤ - وَذُو تَرْكُوبٍ وَوَضِعُ التَّنْكِيرِ
 ١٦٥ - وَهِيَ لِلذَّهْنِ لَدَى ابْنِ الْحَاجِبِ
 ١٦٦ - وَلَيْسَ لِلْمَعْنَى بِلا اخْتِياجِ
 ١٦٧ - وَاللُّغَةُ الرَّبُّ لَهَا قَدْ وَضَعَا
 ١٦٨ - فَبِالإِشَارَةِ وَبِالتَّعْيِينِ
 ١٦٩ - يُبْنَى عَلَيْهِ الْقَلْبُ وَالطَّلَاقُ
 ١٧٠ - هَلْ تَثْبُتُ اللَّغَةُ بِالْقِيَاسِ
 ١٧١ - مَحَلُّهُ عِنْدَهُمُ الْمُشْتَقُّ
 ١٧٢ - وَفَرْعُهُ الْمَبْنِيُّ خِفَّةُ الْكُلْفِ
 ثَمَّتْ تَثْبِيهِ الْخَطَابِ خَالَفَةُ
 وَدَعُ إِذَا السَّاكِتُ عَنْهُ خَافَا
 لِلسُّؤْلِ أَوْ جَزِي عَلَى الَّذِي غَلَبَ
 وَالْجَهْلُ وَالتَّأَكِيدُ عِنْدَ السَّامِعِ
 قَيْسًا وَمَا عُرِضَ لَيْسَ يَشْمُلُ
 وَمِنْهُ شَرْطُ غَايَةِ تَغْتَمُّدُ
 مِنْ غَنَمٍ سَامَتْ وَسَائِمُ الْغَنَمِ
 الْخُلْفُ فِي النَّفْيِ لَا يَضْرَفُ
 مِنْ ذَوْنِهِ نَظْمُ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ
 مَا لِمَنْطُوقٍ بِضَعْفٍ انْتَمَى
 فَمُطْلَقُ الْوَضْفِ الَّذِي يُقَارَبُ
 وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى التَّهْجِ الْجَلِيِّ
 تَوْسِيعُهُ فِي نُطْقِنَا الْمَجَالَا
 قُلْ لُغَةٌ بِالنُّقْلِ يَذَرِي مَنْ سَمِعَ
 مُسْتَعْمَلًا وَمُهْمَلًا قَدْ يَوْجَدُ
 لِمُطْلَقِ الْمَعْنَى قَرِيقُ نَصْرَةٍ
 وَكَمْ إِمَامٌ لِلْخِلَافِ ذَاهِبٍ
 لَفْظٌ كَمَا لِشَارِحِ الْمُنْهَاجِ
 وَعَزَّوْهَا لِلْاصْطِلَاحِ شُمْعَا
 كَالطُّفْلِ فَهُمْ ذِي الْخَفَا وَالْبَيْنِ
 بِكَاسِقِنِي الشَّرَابِ وَالْعِتَاقِ
 وَالثَّالِثُ الْقَرَقُ لَدَى أَنْاسِ
 وَمَا عَدَاهُ جَاءَ فِيهِ الْوَفْقُ
 فِيمَا بِجَامِعٍ بِقَيْسِهِ السُّلْفِ

فصل في الاشتقاق

- ١٧٣ - وَالْإِشْتِقَاقُ رَدُّكَ الَّلَفْظَ إِلَى
 ١٧٤ - وَفِي الْمَعْنَانِي وَالْأُصُولِ اشْتَرِطَا
 لَفْظٍ وَأُطْلِقَ فِي الَّذِي تَأَصَّلَا
 تَنَاسِبًا بَيْنَهُمَا مُنْضَبِطَا

- ١٧٥ - لَا بُدَّ فِي الْمُسْتَقِّ مِنْ تَغْيِيرِ
 ١٧٦ - وَإِنْ يَكُنْ لِمُنْهَمَ فَقَدْ عُهُدٌ
 ١٧٧ - وَالْجَبْدُ وَالْجَذْبُ كَبِيرٌ وَيَرَى
 ١٧٨ - وَالْأَعْجَمِيُّ فِيهِ الْإِشْتِقَاقُ
 ١٧٩ - كَذَا اِشْتِقَاقُ الْجَمْعِ مِمَّا أَفْرَدَا
 ١٨٠ - وَعِنْدَ فَقْدِ الْوَضْفِ لَا يُسْتَقُّ
 ١٨١ - وَحَيْثُمَا دُو الْأِسْمِ قَامَ قَدْ وَجِبَ
 ١٨٢ - لَدَى بَقَاءِ الْأَصْلِ فِي الْمَحَلِّ
 ١٨٣ - ثَالِثُهَا الْإِجْمَاعُ حَيْثُمَا طَرَا
 ١٨٤ - عَلَيْهِ يُبْنَى مَنْ رَمَى الْمُطْلَقَةَ
 ١٨٥ - فَمَا كَسَارِقٍ لَدَى الْمُؤْتَسِسِ
 ١٨٦ - أَوْ حَالَةِ الثُّطْقِ بِمَا جَا مُسْتَنَدًا
 مُحَقَّقٍ أَوْ كَانَ ذَا تَقْدِيرٍ
 مَطْرِدًا وَعَنْيَرُهُ لَا يَطْرِدُ
 لِلْأَكْبَرِ الثَّلَمَ وَثَلْبًا مَنْ دَرَى
 كَجَبْرِئِيلَ قَالَهُ السُّحْدَاقُ
 وَنَفْيُ شَرْطِ مَضَدٍ قَدْ عُهُدَا
 وَأَعْوَزَ الْمُغْتَزِلِيُّ الْحَقُّ
 وَقَرْعُهُ إِلَى الْحَقِيقَةِ انْتَسَبَ
 بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ عِنْدَ الْجَلِّ
 عَلَى الْمَحَلِّ مَعَا مُنَاقِضًا يُرَى
 فَبَعْضُهُمْ نَفَى وَبَعْضُ حَقَّقَهُ
 حَقِيقَةً فِي حَالَةِ الثَّلْبِ
 وَغَيْرُهُ الْعُسُومُ فِيهِ قَدْ بَدَا

فصل في الترادف

- ١٨٧ - وَدُو التَّرَادُفِ لَهُ حُصُولُ
 ١٨٨ - وَهَلْ يُفِيدُ الثَّالِ لِلتَّأْيِيدِ
 ١٨٩ - وَلِلرَّدِيفَيْنِ تَعَاوُزٌ بَدَا
 ١٩٠ - وَبَعْضُهُمْ نَفَى الْوُقُوعِ أَبَدَا
 ١٩١ - دُخُولُ مَنْ عَجَزَ فِي الْإِحْرَامِ
 ١٩٢ - أَوْ نَيْيَّةٍ أَوْ بِاللِّسَانِ يَقْتَدِي
 ١٩٣ - إِنْ دَالَ قُرْآنٍ بِسَالَاغَجَمِيٍّ
 وَقِيلَ لَا ثَالِثُهَا التَّفْصِيلُ
 كَالْتَفْنِ لِلْمَجَازِ بِالتَّوَكِيدِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ بِوَاحِدٍ تَعَبُّدًا
 وَبَعْضُهُمْ بَلَّغَتَيْنِ قَيَّدَا
 بِمَا بِهِ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ
 وَالْخُلْفُ فِي التَّرْكِيبِ لَا فِي الْمَفْرَدِ
 جَوَازُهُ لَيْسَ بِمَذْهَبِيٍّ

فصل المشترك

- ١٩٤ - فِي رَأْيِ الْأَكْثَرِ وَقُوعُ الْمُشْتَرَكِ
 ١٩٥ - إِطْلَاقُهُ فِي مَعْنَيْنِهِ مَثَلًا
 ١٩٦ - إِنْ يَخْلُ مِنْ قَرِينَةٍ فَمُجْمَلُ
 ١٩٧ - وَقِيلَ لَمْ يُجْزَءْ نَهْجُ الْعُرْبِ
 ١٩٨ - وَفِي الْمَجَازَيْنِ أَوْ الْمَجَازِ
 وَثَالِثٌ لِلْمَنْعِ فِي الْوَحْيِ سَلَكُ
 مَجَازًا أَوْ ضِدًّا أَجَازَ الثُّبُلَا
 وَبَعْضُهُمْ عَلَى الْجَمِيعِ يَخْوِلُ
 وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لَضِدِّ السَّلْبِ
 وَضِدُّهُ الْإِطْلَاقُ دُو جَوَازِ

فصل الحقيقة

- ١٩٩ - مِنْهَا الَّتِي لِلشَّرْعِ عَزْوُهَا عَقْلٌ
 ٢٠٠ - وَالْخُلْفُ فِي الْجَوَازِ وَالْوُقُوعِ
 ٢٠١ - وَمَا أَفَادَ لِاسْمِهِ السُّبْسِي
 ٢٠٢ - وَزَيْمًا أَطْلِقَ فِي الْمَأْدُونِ
 مُرْتَجِلٌ مِنْهَا وَمِنْهَا مُنْتَقِلٌ
 لَهَا مِنَ الْمَأْثُورِ وَالْمَنْسُوعِ
 لَا الْوَضْعُ مُطْلَقًا هُوَ الشَّرْعِيُّ
 كَالشُّرْبِ وَالْعِشَاءِ وَالْعِيدَيْنِ

فصل المجاز

- ٢٠٣ - فَمِنْهُ جَائِزٌ وَمَا قَدْ مَنَعُوا
 ٢٠٤ - مَاذَا اتَّحَادٍ فِيهِ جَاءَ الْمَحْمَلُ
 ٢٠٥ - ثَانِيهِمَا مَا لَيْسَ بِالْمُفِيدِ
 ٢٠٦ - وَحَيْثُمَا اسْتَحَالَ الْأَصْلُ يُنْتَقَلُ
 ٢٠٧ - وَلَيْسَ بِالْغَالِبِ فِي اللُّغَاتِ
 ٢٠٨ - وَبَعْدَ تَخْصِيصِ مَجَازٍ قِيلِي
 ٢٠٩ - فَلِلْإِشْتِرَاكِ بَعْدَهُ النُّسْخُ جَرَى
 ٢١٠ - وَحَيْثُمَا قَصِدَ الْمَجَازُ قَدْ غَلَبَ
 ٢١١ - وَمَذْهَبُ الثُّعْمَانِ عَكْسُ مَا مَضَى
 ٢١٢ - أَجْمَعَ إِنْ حَقِيقَةً ثُمًّا
 ٢١٣ - وَهُوَ حَقِيقَةً أَوْ الْمَجَازُ
 ٢١٤ - وَاللَّفْظُ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّرْعِيِّ
 ٢١٥ - فَاللُّغَوِيُّ عَلَى الْجَلِيِّ وَلَمْ يَجِبْ
 ٢١٦ - كَذَاكَ مَا قَابِلٌ ذَا اغْتِلَالٍ
 ٢١٧ - وَمِنْ تَأْسُسِ غُمُومٍ وَبَقَا
 ٢١٨ - كَذَاكَ تَرْتِيبٌ لِإِجَابِ الْعَمَلِ
 ٢١٩ - وَإِنْ يَجِيءُ الدَّلِيلُ لِلْخِلَافِ
 ٢٢٠ - وَبِالتَّبَادُّرِ يُرَى الْأَصِيلُ
 ٢٢١ - وَعَسَدَمُ السُّنْفِيِّ وَالْأَطْرَادِ
 ٢٢٢ - وَالضُّدُّ بِالْوُقُوفِ فِي الِاسْتِعْمَالِ
 وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا
 وَلِلْعَمَلِ اقْتِدَاءٌ ظُهُورُ أَوَّلُ
 لِمَنْعِ الْإِنْتِقَالِ بِالتَّغْفِيدِ
 إِلَى الْمَجَازِ أَوْ لَا قَرَبَ حَصَلَ
 وَالْخُلْفُ فِيهِ لِابْنِ جَنِّي آتِ
 الْإِضْمَارُ فَالتَّنْفِيلُ عَلَى الْمُعْمُولِ
 لِكُونِهِ يُخْتَلِطُ فِيهِ أَكْثَرًا
 تَغْيِيثُهُ لَدَى الْقَرَفِيِّ مُنْتَخَبٌ
 وَالْقَوْلُ بِالْإِجْمَالِ فِيهِ مُرْتَضَى
 عَلَى التَّقْدِيمِ لَهُ الْأَثْبَاتُ
 وَبِاغْتِبَازَيْنِ يَجِيءُ الْجَوَازُ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ مُطْلَقَ الْعُرْفِيِّ
 بَخْتُ عَنْ الْمَجَازِ فِي الَّذِي اتَّخَبَ
 مِنَ التَّأْصُلِ وَالِاسْتِقْلَالِ
 الْإِفْرَادُ وَالْإِطْلَاقُ مِمَّا يُنْتَقَى
 بِمَا لَهُ الرِّجْحَانُ مِمَّا يُخْتَمَلُ
 فَقَدْ مَنَعَهُ بِلا خِلَافٍ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ الدَّلِيلُ لَا الدَّخِيلُ
 إِنْ وُصِفَ اللَّفْظُ بِالْإِفْرَادِ
 وَكَوْنُ الْإِطْلَاقِ عَلَى الْمُحَالِ

٢٢٣ - وواجب القَينِد وما قَدْ جُمِعَا مُخَالِفَ الْأَضْلِ مَجَازاً سُمِعَا

فصل المعرب

- ٢٢٤ - ما استعملت فيما له جَا الْعَرَبُ فِي غَيْرِ مَا لَعَنَتِهِمْ مُعَرَّبُ
 ٢٢٥ - مَا كَانَ مِنْهُ مِثْلُ إِسْمَاعِيلِ وَيُوشَعَ قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ
 ٢٢٦ - إِنْ كَانَ مِنْهُ وَاعْتِقَادُ الْأَكْثَرِ وَالشَّافِعِيُّ النَّفْيُ لِلْمُتَكَّرِ
 ٢٢٧ - وَذَلِكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ قَرْعُ مَتَى أَبِي رَجُوعٍ دَرَّ ضَرْعُ

فصل الكناية والتعريض

- ٢٢٨ - مُسْتَعْمَلٌ فِي لَازِمٍ لِمَا وَضِعَ لَهُ وَلَيْسَ قَضْدُهُ بِمُتَنَبِّعٍ
 ٢٢٩ - فَاسْمُ الْحَقِيقَةِ وَضِدٌ يَنْسَلِبُ وَقِيلَ بَلْ حَقِيقَةٌ لِمَا يَجِبُ
 ٢٣٠ - مِنْ كَوْنِهِ فِيمَا لَهُ مُسْتَعْمَلًا وَالْقَوْلُ بِالْمَجَازِ فِيهِ اثْقِلَا
 ٢٣١ - لِأَجْلِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي كِلَيْهِمَا وَالتَّاجُ لِلْقَرْعِ وَالْأَضْلُ قَسْمَا
 ٢٣٢ - مُسْتَعْمَلٌ فِي أَضْلِهِ يُرَادُ لِازِمُهُ مِنْهُ وَيُسْتَفَادُ
 ٢٣٣ - حَقِيقَةٌ وَحَيْثُ الْأَضْلُ مَا قُصِدَ بَلْ لَازِمٌ فَذَلِكَ أَوَّلًا وَجُذْ
 ٢٣٤ - وَسَمٌ بِالتَّعْرِضِ مَا اسْتَعْمِلَ فِي أَضْلٍ أَوْ الْقَرْعِ لِتَلْوِيحٍ يَفِي
 ٢٣٥ - لِلغَيْرِ مِنْ مَعْنَوَةِ السِّيَاقِ وَهُوَ مُرَكَّبٌ لَدَى السُّبْقِاقِ

فصل الأمر

- ٢٣٦ - هُوَ إِفْتِضَاءٌ فِعْلٌ غَيْرُ كَفٍّ دُلَّ عَلَيْهِ لَا يَنْحَوُ كَقِي
 ٢٣٧ - هَذَا الَّذِي خُذَ بِهِ التَّنْفِيسُ وَمَا عَلَيْهِ دَلَّ قُلُ لَفْظِي
 ٢٣٨ - وَلَيْسَ عِنْدَ جُلِّ الْأَذْكِيَاءِ شَرْطُ عُلُوفِهِ وَاسْتِعْلَاءِ
 ٢٣٩ - وَخَالَفَ الْبَاجِي بِشَرْطِ التَّالِي وَشَرْطُ ذَلِكَ رَأْيِي ذِي اغْتِزَالِ
 ٢٤٠ - وَاعْتَبِرَا مَعاً عَلَى تَوْهِينِ لَدَى الْقُشَيْرِيِّ وَذِي التَّلْقِينِ
 ٢٤١ - وَالْأَمْرُ فِي الْفِعْلِ مَجَازٌ وَاعْتَمَى تَشْرِيكَ ذَيْنِ فِيهِ بَغْضُ الْعُلَمَا
 ٢٤٢ - وَافْعَلْ لَدَى الْأَكْثَرِ لِلْوُجُوبِ وَقِيلَ لِلتَّنْذِبِ أَوْ الْمَطْلُوبِ
 ٢٤٣ - وَقِيلَ لِلْوُجُوبِ أَمْرُ الرَّبِّ وَأَمْرُ مَنْ أَرْسَلَهُ لِلتَّنْذِبِ
 ٢٤٤ - وَمُفْهِمُ الْوُجُوبِ يُذْهِبُ الشَّرْعُ أَوْ الْحُجَا أَوْ الْمُفِيدُ الْوَضْعُ

- ٢٤٥ - وَكَوْنُهُ لِلْفَوْرِ أَصْلُ الْمَذْهَبِ
- ٢٤٦ - وَهَلْ لَدَى الثَّرَكِ وَجُوبُ الْبَدَلِ
- ٢٤٧ - وَقَالَ بِالتَّأْخِيرِ أَهْلُ الْمَغْرِبِ
- ٢٤٨ - وَالْأَرْجَحُ الْقَدْرُ الَّذِي يُشْتَرَكُ
- ٢٤٩ - وَقِيلَ لِلْفَوْرِ أَوْ الْعَزْمِ وَإِنْ
- ٢٥٠ - وَهَلْ لِمَرَّةٍ أَوْ لِإِطْلَاقٍ جَلَا
- ٢٥١ - أَوْ التَّكَرُّرُ إِذَا مَا عُلقَا
- ٢٥٢ - وَالْأَمْرُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ
- ٢٥٣ - لِأَنَّهُ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ
- ٢٥٤ - وَخَالَفَ الرَّازِي إِذِ الْمَرْكُوبُ
- ٢٥٥ - وَلَيْسَ مَنْ أَمَرَ بِالْأَمْرِ أَمَرَ
- ٢٥٦ - وَالْأَمْرُ لِلضَّبْيَانِ تَدْبُهُ نُجْمِي
- ٢٥٧ - تَغْلِيْقُ أَمْرِنَا بِالِاخْتِيَارِ
- ٢٥٨ - وَأَمَرَ بِالْفُظَّةِ تَعْمُ هَلْ
- ٢٥٩ - أَيْبَ إِذَا مَا سِرُّ حُكْمٍ قَدْ جَرَى
- ٢٦٠ - وَالْأَمْرُ ذُو السُّفْسِ بِمَا تَعَيَّنَا
- ٢٦١ - نَهْيًا عَنِ الْمَوْجُودِ مِنْ أَضْدَادِ
- ٢٦٢ - وَبِاتِّصَافِ الْوَجُوبِ قَرَقَا
- ٢٦٣ - فَضَاعِلٌ فِي كَالصَّلَاةِ ضِدًا
- ٢٦٤ - إِلَّا إِذَا النُّصُ الْفَسَادُ أَبْدَى
- ٢٦٥ - وَالنَّهْيُ فِيهِ غَابِرُ الْخِلَافِ
- ٢٦٦ - وَقِيلَ لَا قِطْعًا كَمَا فِي الْمُخْتَصَرِ
- ٢٦٧ - الْأَمْرَانِ غَيْرِ الْمُتِمَامَيْنِ
- ٢٦٨ - وَإِنْ تَمَائِلًا وَعَظْفٌ قَدْ نُفِي
- ٢٦٩ - وَإِنْ تَعَاقَبَا قَدْ هُوَ الْأَصَحُّ
- ٢٧٠ - إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْسُسٌ ذَا مَنَعَ
- ٢٧١ - وَإِنْ يَكُنْ عَظْفٌ فَتَأْسِيسٌ بَلَا
- وَهُوَ لَدَى الْقَيْنِدِ بِتَأْخِيرِ أَبِي
- بِالنُّصِ أَوْ ذَاكَ بِنَفْسِ الْأَوَّلِ
- وَفِي التَّبَادُرِ حُصُولُ الْأَرْبِ
- فِيهِ وَقِيلَ إِنَّهُ مُشْتَرَكُ
- تَقْلٍ بِتَكَرَّرِ فَوْفَقَ قَدْ زَكِنَ
- أَوْ التَّكَرَّرِ اخْتِلَافٌ مَنْ خَلَا
- بِشَرْطٍ أَوْ بِصِفَةٍ تَحَقُّقًا
- بَلْ هُوَ بِالْأَمْرِ الْجَدِيدِ جَاءَ
- يَجِي لِمَا عَلَيْهِ مِنْ نَفْعٍ بُنِي
- لِكُلِّ جُزْءٍ حُكْمُهُ يَنْسَحِبُ
- لِثَالِثٍ إِلَّا كَمَا فِي ابْنِ عَمَرَ
- لِمَا رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ خُثْعَمِ
- جَوَازُهُ رَوَى بِاسْتِظْهَارِ
- دَخَلَ قَضْدًا أَوْ عَنِ الْقَضْدِ اغْتَزَلَ
- بِهَا كَسَدُ خَلَّةٍ لِلْفُقَرَا
- وَوَفَّقَهُ مُضَيِّقٌ تَضْمُنَا
- أَوْ هُوَ نَفْسُ النَّهْيِ عَنْ أَتْدَادِ
- بَغَضٌ وَقِيلَ لَا يَدُلُّ مُطْلَقًا
- كَسِرْقَةٍ عَلَى الْخِلَافِ يُبْدَى
- مِثْلُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا
- أَوْ أَنَّهُ أَمْرٌ عَلَى اثْتِلَافِ
- وَهُوَ لَدَى السُّبْكِيِّ رَأْيٌ مَا انْتَصَرَ
- عُدًّا كَصُفٍّ نَمَّ مُتَغَايِرَيْنِ
- بِلَا تَعَاقِبٍ فَتَأْسِيسٌ قُفِي
- وَالضَّغْفُ لِلتَّأْكِيدِ وَالْوَقْفُ وَضُحٌ
- مِنْ عَادَةٍ وَمِنْ حِجَابٍ وَشَرْعٌ
- مَنْعٌ يُرَى لَدَيْهِمْ مَعُولًا

- ٢٧٢ - وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ بَعْدَ الْحَظْلِ
 ٢٧٣ - أَوْ يَفْتَضِي إِبَاحَةً لِلْأَغْلِبِ
 ٢٧٤ - إِلَّا فِذِي الْمَذْهَبِ وَالْكَثِيرِ
 ٢٧٥ - بَعْدَ الْوُجُوبِ النَّهْيُ لَامْتِنَاعِ
 ٢٧٦ - وَلِلْكَرَاهَةِ بِرَأْيِ بَانَا
 ٢٧٧ - كَالنَّسَخِ لِلْجُوبِ عِنْدَ الْقَاضِي
 ٢٧٨ - بَلْ هُوَ فِي الْقَوِيِّ رَفْعُ الْحَرَجِ
 ٢٧٩ - وَقِيلَ لِلتَّنْذِيرِ كَمَا فِي مُبْطِلِ
 ٢٨٠ - وَجُوزِ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ
 ٢٨١ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِمَا قَدْ امْتَنَعَ
 ٢٨٢ - وَلَيْسَ وَإِقْعَاءً إِذَا اسْتَحَالَ
 ٢٨٣ - وَمَا وَجُودُ وَاجِبٍ قَدْ أَطْلَقَا
 ٢٨٤ - وَالطُّوْقُ شَرْطٌ لِلْجُوبِ يُعْرِفُ
 ٢٨٥ - كَعَلَمِنَا الْوُضُوءَ شَرْطاً فِي آدَا
 ٢٨٦ - وَبَغْضٍ ذِي الْخُلْفِ نِفَاءً مُطْلَقَا
 ٢٨٧ - وَمَا وَجُوبُهُ بِهِ لَمْ يَجِبِ
 ٢٨٨ - فَمَا بِهِ تَرْكُ الْمُحَرَّمِ يَرَى
 ٢٨٩ - وَسَوَاءٌ بَيْنَ جَهْلٍ لِحَقِّهَا
 ٢٩٠ - هَلْ يَجِبُ التَّنْجِيزُ فِي التَّمَكُّنِ
 ٢٩١ - عَلَيْهِ فِي التَّكْلِيفِ بِالشَّيْءِ عَدِيمِ
 ٢٩٢ - وَالْخُلْفُ فِي الصَّحَّةِ وَالْوُقُوعِ
 ٢٩٣ - ثَالِثُهَا الْوُقُوعُ فِي النَّهْيِ يُرَدِّ
 ٢٩٤ - وَقِيلَ فِي السُّمُوتِ فَالتَّعْذِيبُ
 ٢٩٥ - وَعَلَّلَ الْمَانِعُ بِالتَّعْذِيرِ
 ٢٩٦ - فِي كَافِرٍ آمَنَ مُطْلَقاً وَفِي
 ٢٩٧ - وَالرَّأْيُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ الْمَذْرُوكُ
 ٢٩٨ - تَكْلِيفٌ مَنِ اخْتَدَتْ بِالصَّلَاةِ
- وَبَعْدَ سُؤْلِ قَدْ أَتَى لِأَفْضَلِ
 إِذَا تَعَلَّقَ بِمِثْلِ السَّبَبِ
 لَهُ إِلَى إِجَابِهِ مَصِيرُ
 لِلْجُلِّ وَالْبَعْضُ لِلتَّسَاعِ
 وَقِيلَ لِلْإِنْقَا عَلَى مَا كَانَ
 وَجَلَسْنَا بِذَاكَ غَيْرُ رَاضِي
 وَلِلْإِبَاحَةِ لَدَى بَغْضٍ يَجِي
 أَوْجِبَ الْإِنْتِقَالَ لِلتَّنْقِيلِ
 فِي الْكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَحْوَالِ
 لِيُغَيِّرَ عِلْمَ اللَّهِ أَنْ لَيْسَ يَقَعُ
 لِيُغَيِّرَ عِلْمَ رَبِّنَا تَعَالَى
 بِهِ وَجُوبُهُ بِهِ تَحَقُّقَا
 إِنْ كَانَ بِالْمُحَالِ لَا يُكَلِّفُ
 فَرَضٍ فَأَمَرْنَا بِهِ بَعْدَ بَدَا
 وَالْبَغْضُ ذُو رَأْيَيْنِ قَدْ تَفَرَّقَا
 فِي رَأْيِ مَالِكٍ وَكُلِّ مَذْهَبٍ
 وَجُوبُ تَرْكِهِ جَمِيعٌ مَنِ دَرَى
 بَعْدَ التَّعْيِينِ وَمَا قَدْ سَبَقَا
 أَوْ مُطْلَقُ التَّمَكُّنِ ذُو تَعْيِينِ
 مُوجِبُهُ شَرْعاً خِلَافَ قَدْ عَلِمَ
 لِلْأَمْرِ مَنْ كَفَرَ بِالْفُرُوعِ
 بِمَا افْتَقَرَتْهُ إِلَى الْقَصْدِ انْفَقَدَ
 عَلَيْهِ وَالتَّنْصِيرُ وَالتَّوْغِيْبُ
 وَهُوَ مُشْكَلٌ لَدَى الْمُحَرَّرِ
 مَنْ كُفِّرَهُ فَعَلَّ كَالْقَا مُضَحَّفِ
 نَفْسِي قَبُولِهَا قَدْ مُشْتَرَكُ
 عَلَيْهِ مُجْمَعٌ لَدَى الثَّقَاتِ

- ٢٩٩ - وربطه بالموجب العقلي
 ٣٠٠ - دخول ذي كراهة فيما أمر
 ٣٠١ - فنفى صحته ونفى الأجر
 ٣٠٢ - وإن بك الأمر عن التهي انفصل
 ٣٠٣ - وإذا إلى الجمهور ذو انساب
 ٣٠٤ - وقد روي البطلان والقضاء
 ٣٠٥ - مثل الصلاة بالحريير والذهب
 ٣٠٦ - ومغطين ومنهج ومقبرة
 ٣٠٧ - من تاب بعد أن تعاطى السببا
 ٣٠٨ - وإن بقي فسادُه كمن رجع
 ٣٠٩ - أو تاب خارجاً مكان الغضب
 ٣١٠ - وقال ذو البزمان إنه ارتبك
 ٣١١ - وارتكب الأخف من ضررين
 ٣١٢ - كمن على الجريح في الجرحى سقط
 ٣١٣ - والأخذ بالأول لا بالآخر
 ٣١٤ - وما سواه ساقط أو مستحب
 ٣١٥ - وذلك في الحكم على الكلّي
 ٣١٦ - ورُبما اجتماع أشياء انحطل
 ٣١٧ - أو الترتيب وقد يُسنُّ
- حَتْمٌ بِوَفْقٍ قَدْ أَتَى جَلِي
 بِهِ بِلَا قِنْدٍ وَقَضَلٍ قَدْ حَظُرَ
 فِي وَقْتِ كُزْرِهِ لِلصَّلَاةِ بِجَرِي
 فَالْفِعْلُ بِالصُّحَّةِ لَا الْأَجْرُ اتَّصَلَ
 وَقِيلَ بِالْأَجْرِ مَعَ الْعِقَابِ
 وَقِيلَ ذَا فَقَطْ لَهُ اتِّفَاءُ
 أَوْ فِي مَكَانِ الْغَضَبِ وَالْوَضُو اتَّقَلَبَ
 كَنَيْسَةٍ وَذِي حَمِيمٍ مَجْزَرَةٌ
 فَقَدْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ وَجِبَا
 عَنْ بَتٍّ بِذَعَةٍ عَلَيْهَا يُتَّبَعُ
 أَوْ تَابَ بَعْدَ الرُّمِي قَبْلَ الضَّرْبِ
 مَعَ انْقِطَاعِ التَّهْنِي لِلَّذِي سَلَكَ
 وَخَيْرُنَ لَدَى اسْتَوَا هَذَيْنِ
 وَضَعَفَ الْمُكْتَّ عَلَيْهِ مَنْ ضَبَطَ
 مُرْجِعٌ فِي مُقْتَضَى الْأَوَامِرِ
 لِذَاكَ الْأَطْمِثْنَانِ وَالذَّلْكَ انْجَلَبَ
 مَعَ حُضُولِ كَثْرَةِ الْجُزْئِي
 مِمَّا أَتَى الْأَمْرُ بِهَا عَلَى الْبَدَلِ
 وَفِيهِ قُلْ بِإِبَاحَةٍ تَعِينُ

فصل الواجب الموسع

- ٣١٨ - ما وقَّنه يسع منه أكثر
 ٣١٩ - فجوزوا الأداء بلا اضطرار
 ٣٢٠ - وقائل منّا يقول المعزم
 ٣٢١ - أو هو ما مكلف بعين
 ٣٢٢ - فقليل الآخر وقيل الأول
 ٣٢٣ - والأمر بالواحد من أشياء
- وَهُوَ مُحَدُودٌ وَغَيْرَهُ جَرَا
 فِي كُلِّ حِصَّةٍ مِنَ الْمُخْتَارِ
 عَلَى وَقْعِ الْقَرْضِ فِيهِ حَتْمٌ
 وَخُلْفٌ ذِي الْخِلَافِ فِيهِ بَيْنُ
 وَقِيلَ مَا بِهِ الْأَدَا يَسْتَصِلُ
 يُوجِبُ وَاحِدًا عَلَى اسْتِوَاءِ

فصل ذو الكفاية

- ٣٢٤ - ما طلب الشارع أن يحصل
٣٢٥ - وهو مفضل على ذي العين
٣٢٦ - مئة من العين بأن قد حُظِلَا
٣٢٧ - وهو على الجميع عند الأكثر
٣٢٨ - وفعل من به يقوم منسقط
٣٢٩ - معيناً أو مبنهما أو فاعلاً
٣٣٠ - ما كان بالجزئي تذبُّه علم
٣٣١ - وهل يعين شروع الفاعل
٣٣٢ - فالخلف في الأجرة للتحمل
٣٣٣ - وغالب الظن في الإسقاط كفى
٣٣٤ - فروضه القضا كنهى أمر
٣٣٥ - فتوى وحفظ ما سوى المثاني
٣٣٦ - إمامة منهُ ودفع الضرر
٣٣٧ - حضانه تؤثَّق شهادة
٣٣٨ - ضيافة حضور من في النزاع
٣٣٩ - وغيره المسنون كالإمامة
- دُونِ اغْتِبَارِ ذَاتِ مَنْ قَدْ فَعَلَا
فِي رَغَمِ الْأَسْتَاذِ مَعَ الْجَوْنِي
تَكْرِيرُ مَضْلَحَتِهِ إِنْ فَعَلَا
لَاثِمُهُم بِالشُّرْكَ وَالشُّعْذُرُ
وَقِيلَ بِالْبَعْضِ فَقَطْ يَرْتَبُطُ
خُلْفَ عَنِ الْمُخَالَفِينَ ثَقُلَا
فَهُوَ بِالْكُلِّي كَعَسِيدٍ مُنْحَتَمٍ
فِي ذِي الْكُفَايَةِ خِلَافَ يَنْجَلِي
فَزَعُ عَلَى ذَاكَ الْخِلَافِ قَدْ بُلِي
وَفِي التَّوَجُّهِ لَدَى مَنْ عَرَفَا
رَدَّ السَّلَامِ وَجِهَادِ الْكُفْرِ
زِيَارَةُ الْحَرَامِ ذِي الْأَرْكَانِ
وَالْإِخْتِرَافُ مَعَ سَدِّ الثُّغْرِ
تَجْهِيزُ مَنِيَّةٍ وَكَذَا الْعِيَادَةُ
وَحِفْظُ سَائِرِ عُلُومِ الشَّرْعِ
وَالْبَيْدُ بِالسَّلَامِ وَالْإِقَامَةُ

فصل النهي

- ٣٤٠ - هو اقتضاء الكف عن فعل ودغ
٣٤١ - وهو للدوام والقور متى
٣٤٢ - واللفظ للتحريم شرعاً واقتراق
٣٤٣ - وهو عن فردٍ وعمماً عدداً
٣٤٤ - وجاء في الصحيح للفساد
٣٤٥ - لعدم النفع وزيد الخلل
٣٤٦ - إذا تغيَّر بسوقٍ أو بدَن
٣٤٧ - وبث للصححة في المدارس
- وَمَا يُضَاهِيهِ كَذَرٌ قَدْ امْتَنَعَ
عَدَمُ تَقْيِيدٍ بِضِدِّ ثَبَتَا
لِلذِّكْرِ وَالشُّرْكَ وَالْقَدْرِ الْفِرْقُ
جَمْعاً وَفَرْقاً وَجَمِيعاً وَجِدَا
إِنْ لَمْ يَجِ الدَّلِيلُ لِلْسَدَادِ
وَمُلْكُ مَا بَيْعَ عَلَيْهِ يَنْجَلِي
أَوْ حَقُّ غَيْرِهِ بِهِ قَدْ افْتَرَنَ
مُعَلَّلاً بِالنُّهْيِ حَبْرُ فَارِسِ

- ٣٤٨ - وَالْخُلْفُ فِيمَا يَنْتَمِي لِلشَّعْرِ
٣٤٩ - الْإِجْزَاءُ وَالْقَبُولُ حِينَ نُفِيَا
وليس فيما ينتمي للطَّبْعِ
لِصَحَّةٍ وَضِدَّهَا قَدْ رُوِيَ

فصل العام

- ٣٥٠ - مَا اسْتَغْرَقَ الصَّالِحَ دَفْعَةً بَلَا
٣٥١ - وَهُوَ مِنْ عَوَارِضِ الْمَبَانِي
٣٥٢ - هَلْ نَادَرَ فِي ذِي الْعُمُومِ يَدْخُلُ
٣٥٣ - فَمَا لِغَيْرِ لَذَّةٍ وَالْفَيْلُ
٣٥٤ - وَمَا مِنَ الْقَضْدِ خَلَا فِيهِ اخْتِلَافُ
٣٥٥ - مَذْلُوعُهُ كُلِّيَّةٌ إِنْ حَكَمَا
٣٥٦ - وَهُوَ عَلَى فَرْذٍ يَذُلُّ حَثْمَا
٣٥٧ - بَلْ هُوَ عِنْدَ الْجُلِّ بِالرُّجْحَانِ
٣٥٨ - وَيَلْزَمُ الْعُمُومُ فِي الزَّمَانِ
٣٥٩ - إِطْلَاقُهُ فِي تِلْكَ لِلْقَرِافِي
٣٦٠ - صِيغَتُهُ كُلُّ أَوْ الْجَمِيعُ
٣٦١ - أَيْنَ وَخَيْثُمَا وَمَنْ أَيُّ وَمَا
٣٦٢ - مَتَى وَقِيلَ لَا وَبَعْضُ قِيْدَا
٣٦٣ - أَوْ بِإِضَافَةٍ إِلَى الْمُعَرَّفِ
٣٦٤ - وَفِي سِيَاقِ الثُّنْيِ مِنْهَا يُذَكَّرُ
٣٦٥ - أَوْ كَانَ صِيغَتُهُ لَهَا الثُّنْيِ لَزِمَ
٣٦٦ - وَقِيلَ بِالظُّهْرِ فِي الْعُمُومِ
٣٦٧ - بِالْقَضْدِ خُصَّصَ التَّزَامُ قَدْ أَبَى
٣٦٨ - وَنَحْوُ لَا شَرِبْتُ أَوْ إِنْ شَرِبَا
٣٦٩ - وَتَزَلَّنْ تَرَكَ الْاسْتِفْصَالَ
٣٧٠ - قِيَامُ الْإِحْتِمَالِ فِي الْأَفْعَالِ
٣٧١ - وَمَا أَتَى لِلْمَنْحِ أَوْ لِللِّدْمِ
٣٧٢ - وَمَا بِهِ قَدْ خُوطِبَ السُّبِّي
٣٧٣ - وَمَا يَعْمُ يَشْمَلُ الرُّسُولَا
حَضَرَ مِنْكَ اللَّفْظُ كَعَشْرِ مِثَالِ
وَقِيلَ لِلْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي
وَمُطْلَقٍ أَوْ لَا خِلَافَ يُنْقَسِلُ
وَمَشَبَهُ فِيهِ تَنَاقُي الْقَيْلُ
وَقَدْ يَجْبَى بِالْمَجَازِ مُتَّصِفُ
عَلَيْهِ فِي التَّزْكِيَةِ مَنْ تَكَلَّمَا
وَقَهُمُ الْاسْتِغْرَاقُ لَيْسَ جَزْمَا
وَالْقَطْعُ فِيهِ مَذْهَبُ الثُّغْمَانِ
وَالْحَالِ لِلْأَفْرَادِ وَالْمَكَانِ
وَعَمُّ الثَّقِي إِذَا يُنَافِي
وَقَدْ تَلَا الَّذِي أَلْتِي الْفُرُوعُ
شَرْطًا وَوَضْلًا وَسُؤَالًا أَفْهَمَا
وَمَا مُعَرَّفًا بِأَلْ قَدْ وَجَدَا
إِذَا تَحَقَّقَ الْخُصُوصُ قَدْ نُفِي
إِذَا بُنِيَ أَوْ زِيدَ مِنْ مُنْكَرُ
وَعَبْرُ ذَا لَدَى الْقَرِافِي لَا يَعْمُ
وَهُوَ مُفَادُ الْوَضْعِ لَا اللَّزُومِ
تَخْصِيصُهُ إِثَاءً بَغْضِ الثُّجْبَا
وَاتَّفَقُوا إِنْ مَضَدَّرَ قَدْ جُلِبَا
مَنْزِلَةُ الْعُمُومِ فِي الْأَقْوَالِ
قُلْ مُجْمِلٌ مُسْقِطُ الْاسْتِذْلَالِ
يَعْمُ عِنْدَ جُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ
تَغْمِيمُهُ فِي الْمَذْهَبِ السُّنِّي
وَقِيلَ لَا وَلَتَذَكَّرُ التَّفْصِيلَا

- ٣٧٤ - وَالْعَبْدُ وَالْمَوْجُودُ وَالَّذِي كَفَرَ
 ٣٧٥ - وَمَا شُمُولٌ مِّنْ لِلْأَنْشَى جَنَّفُ
 ٣٧٦ - وَعَمَّمِ الْمَجْمُوعُ لِلْأَنْوَاعِ
 ٣٧٧ - كَمِنْ عُلُومِ أَلَقِي بِالتَّفْصِيلِ
 ٣٧٨ - وَالْمَقْتَضِي أَعَمَّ جُلُّ السَّلَفِ
 مَشْمُولَةٌ لَهُ لَدَى ذَوِي النُّظَرِ
 وَفِي شَبِيهِ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا
 إِذَا بِمِنْ جُرَّ عَلَى نِزَاعٍ
 لِلْفَقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْأَصُولِ
 كَذَاكَ مَفْهُومٌ بِلَا مُخْتَلَفٍ

فصل مَا عَدَمَ الْعُمُومِ أَصَحُّ فِيهِ

- ٣٧٩ - مِنْهُ مُنْكَرُ الْجُمُوعِ عُرِفَا
 ٣٨٠ - وَسَائِرُ حِكَايَةِ الْفِعْلِ بِمَا
 ٣٨١ - خُطَابُ وَاحِدٍ لِّغَيْرِ الْحَنَبَلِيِّ
 وَكَانَ وَالَّذِي عَلَيْهِ انْعَظَفَا
 مِنْهُ الْعُمُومُ ظَاهِرًا قَدْ عَلِمَا
 مِنْ غَيْرِ رَغِي الْقُصِّ وَالْقَيْسِ الْجَلِيِّ

فصل التخصيص

- ٣٨٢ - قَضَرُ الَّذِي عَمَّ مَعَ اغْتِمَادِ
 ٣٨٣ - جَوَازُهُ لِوَاحِدٍ فِي الْجَمْعِ
 ٣٨٤ - وَمُوجِبُ أَقْلُهُ الْقُقَالُ
 ٣٨٥ - أَقْلُ مَعْنَى الْجَمْعِ فِي الْمُشْتَهَرِ
 ٣٨٦ - ذَا كَثْرَةٍ أَمْ لَا وَإِنْ مُنْكَرًا
 ٣٨٧ - وَذُو الْخُصُوصِ هُوَ مَا يُسْتَعْمَلُ
 ٣٨٨ - وَمَا بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ يُرَادُ
 ٣٨٩ - وَالثَّانِي اغْرُ لِلْمَجَازِ جَزْمًا
 ٣٩٠ - ثُمَّ الْمُحَاشَاءُ وَقَضَرُ الْقَضْدِ
 ٣٩١ - وَشَبَهُ الْأَسْتِثْنَاءِ لِأَوَّلِ سَمَا
 ٣٩٢ - وَهُوَ حُجَّةٌ لَدَى الْأَكْثَرِ إِنْ
 ٣٩٣ - وَقَيْسٌ عَلَى الْخَارِجِ لِلْمَصَالِحِ
 غَيْرِ عَلَى بَعْضٍ مِّنَ الْأَفْرَادِ
 أَتَتْ بِهِ أدْلَةٌ فِي الشُّعْرِ
 وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا لَهُ اغْتِلَالُ
 الْإِثْنَانِ فِي رَأْيِ الْإِمَامِ الْحَمِيرِيِّ
 وَالْفَرْقُ فِي انْتِهَاءِ مَا قَدْ نُكِّرَا
 فِي كُلِّ الْإِفْرَادِ لَدَى مَنْ يَغْفِلُ
 جَعَلَهُ فِي بَعْضِهَا الثَّقَادُ
 وَذَلِكَ لِلسَّلَاحِ وَقَرَعَ يُنْمَى
 مِنْ آخِرِ الْقِسْمَيْنِ دُونَ جَخْدِ
 وَاتَّخَذَ الْقِسْمَانِ عِنْدَ الْقُدَمَا
 مُخْصَصٌ لَهُ مَعِينًا يَبْنِ
 وَرُبَّ شَيْخٍ لَا مَنَاعَ جَانِحِ

فصل المخصص المتصل

- ٣٩٤ - حُرُوفُ الْأَسْتِثْنَاءِ وَالْمُضَارِعُ
 ٣٩٥ - وَالْحُكْمُ بِالتَّقْيِصِ لِلْحُكْمِ حَصَلَ
 ٣٩٦ - وَغَيْرُهُ مُنْقَطِعٌ وَرُجْحَا
 مِنْ فِعْلِ الْأَسْتِثْنَاءِ وَمَا يُضَارِعُ
 لِمَا عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَبْلُ مُتَّصِلُ
 جَوَازُهُ وَهُوَ مَجَازًا وَضَحَا

- ٣٩٧ - قَلْتُمْ ثَوْباً بَعْدَ أَلْفٍ مِنْهُمْ
 ٣٩٨ - وَقِيلَ بِالْحَذْفِ لَدَى الْإِقْرَارِ
 ٣٩٩ - بِشَرْكَةٍ وَبِالتَّوَاطُعِ قَالَا
 ٤٠٠ - وَفِي الْبَوَاقِي دُونَ مَا اضْطَرَّارِ
 ٤٠١ - وَعِدَّةٌ مَعَ كِلَا قَدْ وَجِبَ
 ٤٠٢ - وَقَالَ بَغْضٌ بِانْتِفَا الْخُصُوصِ
 ٤٠٣ - وَالْمِثْلُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مُبْطِلٌ
 ٤٠٤ - وَجَوَزَ الْأَكْثَرُ عِنْدَ الْجُلِّ
 ٤٠٥ - وَمُنِعَ الْأَكْثَرُ مِنْ نَصِّ الْعَدُوِّ
 ٤٠٦ - وَذَا تَعَدَّدَ بِعَطْفٍ حَصُلِ
 ٤٠٧ - إِلَّا فَكُلُّ لِلَّذِي بِهِ اتَّصَلَ
 ٤٠٨ - إِنْ كَانَ غَيْرُ الْأَوَّلِ الْمُسْتَعْرِقَا
 ٤٠٩ - وَحَيْثُمَا اسْتَعْرِقَ الْأَوَّلُ فَقَطْ
 ٤١٠ - وَكُلُّمَا يَكُونُ فِيهِ الْعَطْفُ
 ٤١١ - دُونَ دَلِيلِ الْعَقْلِ أَوْ ذِي السَّمْعِ
 ٤١٢ - أَمَّا قِرَاءُ اللَّفْظِ فِي الْمَشْهُورِ
 ٤١٣ - وَمِنْهُ مَا كَانَ مِنَ الشَّرْطِ أَعْدَ
 ٤١٤ - أَخْرَجَ بِهِ وَإِنْ عَلَى التَّضْفِ سَمَا
 ٤١٥ - وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى شَرْطَيْنِ
 ٤١٦ - وَإِنْ عَلَى الْبَدَلِ قَدْ تَعَلَّقَا
 ٤١٧ - وَمِنْهُ فِي الْإِخْرَاجِ وَالْعَوْدِ يُرَى
 ٤١٨ - وَحَيْثُمَا مُحْصَصٌ تَوَسُّطَا
 ٤١٩ - وَمِنْهُ غَايَةُ عُمُومٍ يَشْمَلُ
 ٤٢٠ - وَمَا لِتَحْقِيقِ الْعُمُومِ فَدَعَ
 ٤٢١ - وَهِيَ لِمَا قَبْلُ خَلَا تَعَوُّدُ
 ٤٢٢ - وَبَدَلَ الْبَغْضِ مِنَ الْكُلِّ يَفِي
- لِلْحَذْفِ وَالْمَجَازِ أَوْ لِلتُّدْمِ
 وَالْعَقْدُ مَعْنَى الْوَاوِ فِيهِ جَارِ
 بَغْضٌ وَأَوْجِبَ فِيهِ الْإِتِّصَالَا
 وَأَبْطَلَنَ بِالصُّمْتِ لِلتَّذْكَارِ
 لَهُ الْخُصُوصُ عِنْدَ جُلٍّ مِنْ ذَهَبِ
 وَالظَّاهِرُ الْإِنْقَا مِنْ التُّصُوصِ
 وَلِجَوَازِهِ يَدُلُّ الْمَذْخَلُ
 وَمَالِكٌ أَوْجَبَ لِإِلَاقِلِ
 وَالْعَقْدُ مِنْهُ عِنْدَ بَعْضِ انْفَقَدَ
 بِالِإِتِّفَاقِ مُسْجَلًا لِلْأَوَّلِ
 وَكُلُّهَا عِنْدَ التَّسَاوِي قَدْ بَطُلَ
 قَالَكُلُّ لِلْمُخْرَجِ مِنْهُ حَقُّهَا
 قَالَعَ وَاعْتَبَرَ بِخُلْفٍ فِي التَّمْطِ
 مِنْ قَبْلِ الْاسْتِثْنَا فَكُلًّا يَقْفُو
 وَالْحَقُّ الْإِفْتِرَاقُ دُونَ الْجَمْعِ
 فَلَا يُسَاوِي فِي سِوَى الْمَذْكَورِ
 لِلْكُلِّ عِنْدَ الْجُلِّ أَوْ وَفْقًا تُفِيدُ
 كَالْقَوْمِ أَكْرَمَ إِنْ يَكُونُوا كَرَمَا
 شَيْءٌ فَبِالْحُصُولِ لِلشَّرْطَيْنِ
 فَبِالْحُصُولِ وَاحِدٌ تُحَقِّقَا
 كَالشَّرْطِ قُلَّ وَضَفَّ وَإِنْ قَبْلُ جَرَى
 خَصَّصَهُ بِمَا يَلِي مَنْ ضَبَطَا
 لَوْ كَانَ تَضْرِيحٌ بِهَا لَا يَخْصُلُ
 نَحْوُ سَلَامٍ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ
 وَكَوْنُهَا لِمَا تَلِي بَعِيدُ
 مُحْصَصًا لَدَى أَنَا فَاغْرِفِ

فصل : المخصّص المنفصل

- ٤٢٣ - وَسَمُّ مُسْتَقِيلِهِ مُنْفَصِلًا
٤٢٤ - وَخَصَّصَ الْكِتَابَ وَالْحَدِيثَ بِهِ
٤٢٥ - وَاعْتَبَرَ الْإِجْمَاعَ جُلَّ النَّاسِ
٤٢٦ - وَالْعُرْفَ حَيْثُ قَارَنَ الْخُطَابَا
٤٢٧ - وَذَكَرَ مَا وَافَقَهُ مِنْ مُفْرَدٍ
٤٢٨ - وَاجْزَمَ بِإِدْخَالِ دَوَاتِ السَّبَبِ
٤٢٩ - وَجَاءَ فِي تَخْصِيصِ مَا قَدْ جَاوَرَا
٤٣٠ - وَإِنْ أَتَى مَا خَصَّ بَعْدَ الْعَمَلِ
٤٣١ - وَإِنْ يَكُ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ ظَهَرَ
- لِلْجَسِّ وَالْعَقْلِ ثَمَاهُ الْفُضْلَا
أَوْ بِالْحَدِيثِ مُطْلَقاً فَلْتَنْتَبِهْ
وَقَسَمِي الْمَفْهُومِ كَالْقِيَاسِ
وَدَغْ ضَمِيرَ الْبَغْضِ وَالْأَسْبَابَا
وَمَذْهَبَ الرَّاوي عَلَى الْمُغْتَمَدِ
وَارِوْ عَنِ الْإِمَامِ ظَنّاً تُصِيبُ
فِي الرُّسْمِ مَا يُعْمُ خَلْفُ الثُّظْرَا
نَسَخَ وَالْغَيْرُ مَخْصُصٌ جَلِي
فَالْحُكْمُ بِالْتَّرْجِيحِ حَثْماً مُغْتَبَرُ

فصل : المُقَيَّد والمطلق

- ٤٣٢ - فَمَا عَلَى مَفْنَاهُ زَيْدٌ مُسْجَلَا
٤٣٣ - وَمَا عَلَى الذَّاتِ بِلا قَيْدٍ يَدُلُّ
٤٣٤ - وَمَا عَلَى الْوَاحِدِ شَاعَ التَّنْكِرُ
٤٣٥ - عَلَيْهِ طَالِقٌ إِذَا كَانَ ذَكَرُ
٤٣٦ - بِمَا يُخْصَّصُ الْعُمُومُ قَيْدُ
٤٣٧ - وَحَمْلُ مُطْلَقٍ عَلَى ذَلِكَ وَجِبَ
٤٣٨ - وَإِنْ يَكُنْ تَأْخَرُ الْمُقَيَّدُ
٤٣٩ - وَإِنْ يَكُنْ أَمَرٌ وَتَنْهِيٌّ قَيْدَا
٤٤٠ - وَحَيْثُ مَا اتَّحَدَ وَاجِدٌ فَلَا
- مَعْنَى لِغَيْرِهِ اغْتَقِدْهُ الْاَوَّلَا
فَمُطْلَقٌ وَيَأْسَمُ جَنْسٍ قَدْ عُقِلَ
وَالاتِّحَادُ بَغْضُهُمْ قَدْ نَصَرَا
قَوْلَدَتْ الْاِثْنَيْنِ عِنْدَ ذِي الثُّظُرُ
وَدَغْ لِمَا كَانَ سِوَاهُ تَفْتَدِي
إِنْ فِيهِمَا اتَّحَدَ حُكْمٌ وَالسَّبَبُ
عَنْ عَمَلٍ فَالْتَّنْخُ فِيهِ يُغْهَدُ
فَمُطْلَقٌ بِضِدِّ مَا قَدْ وَجِدَا
يَحْمِلُهُ عَلَيْهِ جُلُّ الْعُقْلَا

فصل : التَّأْوِيلُ وَالْمُخَكَّمُ وَالْمُجْمَلُ

- ٤٤١ - حَمْلُ لُظَاهِرٍ عَلَى الْمَرْجُوحِ
٤٤٢ - صَحِيحُهُ وَهُوَ الْقَرِيبُ مَا حُمِلَ
٤٤٣ - وَغَيْرُهُ الْفَاسِدُ وَالْبَعِيدُ
٤٤٤ - وَالْخُلْفَ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ صَيَّرَ
٤٤٥ - فَجَعَلَ مَسْكِينٍ بِمَعْنَى الْمُدِّ
- وَأَقْسَمَهُ لِلْفَاسِدِ وَالصَّحِيحِ
مَعَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ عِنْدَ الْمُسْتَدِلِّ
وَمَا خَلَا فَلَعِباً يُفْسِدُ
إِيَّاهُ تَأْوِيلَا لَدَى الْمُخْتَصِرِ
عَلَيْهِ لَا يَخُجَّ بِمَاتِ الْبُعْدِ

- ٤٤٦ - كَحْمَلٍ مَرَأَةٍ عَلَى الصَّغِيرَةِ
 ٤٤٧ - وَحَمَلٍ مَا رُوِيَ فِي الصُّمِّيَامِ
 ٤٤٨ - وَذُو وَضُوحٍ مُحْكَمٍ وَالْمُجْمَلُ
 ٤٤٩ - وَمَا بِهِ اسْتَأْثَرَ عِلْمُ الْخَالِقِ
 ٤٥٠ - وَإِنْ يَكُنْ عِلْمٌ بِهِ مِنْ عَبْدٍ
 ٤٥١ - وَقَدْ يَجِي الْإِجْمَالُ مِنْ وَجْهِ وَمِنْ
 ٤٥٢ - وَالْتَفِي لِلصَّلَاةِ وَالشُّكَاكِ
 ٤٥٣ - وَالْعَكْسُ فِي جِدَارِهِ وَيَغْفُو
- وَمَا يُنَافِي الْحُرَّةَ الْكَبِيرَةَ
 عَلَى الْقَضَاءِ مَعَ الْأَلْتِزَامِ
 هُوَ الَّذِي الْمُرَادُ مِنْهُ يُجْهَلُ
 فَذَا تَشَابُهُ عَلَيْهِ أَطْلُقِ
 فَذَاكَ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْعَهْدِ
 وَجْهِ يَرَاهُ ذَا بَيَانٍ مَنْ قَطُنُ
 وَالشُّبْهِ مُحْكَمٌ لَدَى الصُّحَاكِ
 وَالْقَرَأُ فِي مَنْعِ اجْتِمَاعٍ فَاغْفُ

فصل البيان

- ٤٥٤ - تَصْيِيرُ مُشْكِلٍ مِنَ الْجَلِيِّ
 ٤٥٥ - إِذَا أُرِيدَ فَهْمُهُ وَهُوَ بِمَا
 ٤٥٦ - وَبَيِّنَ الْقَاصِرُ مِنْ حَيْثُ السُّنْدُ
 ٤٥٧ - وَأَوْجِبَنَّ عِنْدَ بَغْضٍ عِلْمًا
 ٤٥٨ - وَالْقَوْلُ وَالْفِعْلُ إِذَا تَوَافَقَا
 ٤٥٩ - وَإِنْ يَزْدُ فِعْلٌ فَلِلْقَوْلِ انْتَسَبَ
 ٤٦٠ - وَالْقَوْلُ فِي الْعَكْسِ هُوَ الْمَبِينُ
 ٤٦١ - تَأَخَّرُ الْبَيَانُ عَنْ وَقْتِ الْعَمَلِ
 ٤٦٢ - تَأْخِيرُهُ لِمَحْتَاجٍ وَاقِعُ
 ٤٦٣ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ بِمَا كَالْمُطْلَقِ
 ٤٦٤ - وَجَائِزُ تَأْخِيرُ تَبْلِيغٍ لَهُ
 ٤٦٥ - وَنِسْبَةُ الْجَهْلِ لِذِي وَجُودٍ
- وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى النَّبِيِّ
 مِنَ الدَّلِيلِ مُطْلَقًا يَجْلُو الْعَمَى
 أَوِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُغْتَمَذُ
 إِذَا وَجُوبُ ذِي الْخَفَاءِ عَمَّا
 فَائِضُ الْبَيَانِ لِلَّذِي قَدْ سَبَقَا
 وَالْفِعْلُ يَقْتَضِي بِلَا قَيْدٍ طَلَبُ
 وَفِعْلُهُ التَّخْفِيفُ فِيهِ بَيِّنُ
 وَقَوْعُهُ عِنْدَ الْمُجِيزِ مَا حَصَلَ
 وَيَغْضُنَا هُوَ لِذَاكَ مَا نَعُ
 ثُمَّ بَعْدَهُ لَدَى الْبَغْضِ انْطَقِ
 وَدَرْءُ مَا يُخْشَى أَبِي تَعْجِيلُهُ
 بِمَا يُخْصَصُ مِنَ الْمَوْجُودِ

فصل النسخ

- ٤٦٦ - رَفَعَ لِحُكْمٍ أَوْ بَيَانٍ الزَّمَنُ
 ٤٦٧ - فَلَمْ يَكُنْ بِالْعَقْلِ أَوْ مُجَرَّدٍ
 ٤٦٨ - وَمَنْعُ نَسْخِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ
 ٤٦٩ - وَنَسْخُ بَعْضِ الذُّكْرِ مُطْلَقًا وَرَدُ
- بِمُحْكَمِ الْقُرْآنِ أَوْ بِالسُّنَنِ
 الْإِجْمَاعِ بَلْ يُنَمَى إِلَى الْمُسْتَنَدِ
 هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ
 وَالنَّسْخُ لِلنَّصِّ بِشَيْءٍ مُغْتَمَذٍ

- ٤٧٠ - والنسخ بالآحاد للكتاب
 ٤٧١ - وينسخ الخف بما له ثقل
 ٤٧٢ - والنسخ من قبل وقوع الفعل
 ٤٧٣ - وجاز بالفحوى ونسخه بلا
 ٤٧٤ - ورأي الأكثرين الاستلزام
 ٤٧٥ - وهي عن الأضل لها تجرد
 ٤٧٦ - ويجب الرفع لحكم الفرع
 ٤٧٧ - وينسخ الإنشا ولو مؤبدا
 ٤٧٨ - وفي الأخير منع ابن الحاجب
 ٤٧٩ - ونسخ الإخبار بإيجاب خبر
 ٤٨٠ - وكل حكم قابل له وفي
 ٤٨١ - هل يستقل الحكم بالوزود
 ٤٨٢ - فالعزل بالموت أو العزل عرض
 ٤٨٣ - وليس نسخاً كل ما أفادا
 ٤٨٤ - والثقص للجزء أو الشرط انتقي
 ٤٨٥ - الإجماع والنص على النسخ ولو
 ٤٨٦ - كذاك يعرف لدى المحرر
 ٤٨٧ - كقول زاو سابق والمخكي
 ٤٨٨ - وقوله الناسخ والتأثير دغ
 ٤٨٩ - وكون راويه الصحابي يقتفي
- ليس بواقع على الصواب
 وقد يجنيء غارياً عن البدل
 جاء وقوعاً في صحيح الثقل
 أضل وعكسه جواز أنجلي
 وبالمخالفقة لا يرام
 في النسخ وانعكاسه مستبعد
 إن حكم أضله يرى ذا رفع
 والقيد في الفعل أو الحكم بدا
 كمستمر بعد صوم واجب
 بناقض يجوز لا نسخ الخبر
 نفي الوقوع الاتفاق قد قفي
 أو بلوغه إلى الموجد
 كذا قضاء جاهل للمفترض
 فيما رسا بالنص الأزياد
 نسخة للساقط لا للذ بقي
 تضمنناً كلاً معرفاً رأوا
 بالمنع للجمع مع التأخر
 بما يضاهي المدني والمكي
 يوفق واحد للأضل يتبع
 ومثله تأخر في المصحف

كتاب السنة

- ٤٩٠ - وهي ما انضاف إلى الرسول
 ٤٩١ - والقول والفعل وفي الفعل انحصر
 ٤٩٢ - والأنبياء عصموا مما نها
 ٤٩٣ - بجائز بل ذاك للتشريع
 ٤٩٤ - فالصفت للنبى عن فعل عليم
 ٤٩٥ - وزوما يفعل للمكروه
- من صفة كلنس بالطويل
 تقريره كذي الحديث والخبر
 عنه ولم يكن لهم تفكه
 أو نيية الزلفى من الرفيع
 به جواز الفعل منه قد فهم
 مبيناً أنه للتنزيه

- ٤٩٦ - فصار في جانبه من القُرب
 ٤٩٧ - وفعلهُ المَزْكُورُ في الجِبْلَةِ
 ٤٩٨ - مِنْ غَيْرِ لَمَحِ الوُضْفِ والذي احتَمَلَ
 ٤٩٩ - فَالْحَجُّ رَاكِباً عَلَيْهِ يَجْرِي
 ٥٠٠ - وَغَيْرُهُ وَحُكْمُهُ جَلِي
 ٥٠١ - مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ وبالنَّصِّ يُرى
 ٥٠٢ - وَلِلْجَوَابِ عِلْمُ النَّدَاءِ
 ٥٠٣ - وَالتَّزَكُّ إِنْ جَلَبَ لِلتَّغْزِيرِ
 ٥٠٤ - وَمَا تَمَحَّضَ لِقَضِ الْقُرْبِ
 ٥٠٥ - وَكُلُّ مَا الصَّفَةُ فِيهِ تُجْهَلُ
 ٥٠٦ - وَقِيلَ مَعَ قَضِ الثُّقْبِ وَإِنْ
 ٥٠٧ - وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ الْأَخِيرُ
 ٥٠٨ - وَالتَّاسِخُ الْأَخِيرُ إِنْ تَقَابَلَا
 ٥٠٩ - وَالرَّأْيُ عِنْدَ جَهْلِهِ ذُو خُلْفٍ
 ٥١٠ - وَالْقَوْلُ إِنْ خَصَّ بِنَا تَعَارُضًا
 ٥١١ - إِنْ بِالتَّاسِي أَوْ ذَنْ الدَّلِيلِ
 ٥١٢ - وَإِنْ يَعْصِمُ غَيْرُهُ وَالْإِفْتِدَاءُ
 ٥١٣ - فِي حَقِّهِ الْقَوْلُ بِفَعْلٍ خُصًّا
 ٥١٤ - وَلَمْ يَكُنْ تَعَارُضُ الْأَفْعَالِ
 ٥١٥ - وَإِنْ يَكُ الْقَوْلُ بِحُكْمٍ لَامِعًا
 ٥١٦ - وَالْكُلُّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ صَحِيحُ
 ٥١٧ - وَحَيْثُمَا قَدْ غَدِمَ الْمَصِيرُ
 ٥١٨ - وَلَمْ يَكُنْ مُكَلِّفًا بِشَرْعٍ
 ٥١٩ - وَهُوَ وَالْأَمَةُ بَعْدَ كُلفَا
 ٥٢٠ - وَقِيلَ لَا وَالْخُلْفُ فِيمَا شُرِعَا
 ٥٢١ - وَمُفْهِمُ الْبَاطِلِ مِنْ كُلِّ خَبَرٍ
 ٥٢٢ - وَالْوَضْعُ لِلنَّسْيَانِ وَالتَّزْهِيْبِ
- كَالتَّهْيِ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ قِمِ الْقُرْبِ
 كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَلَيْسَ مِلَّةُ
 شَرْعاً فَفِيهِ قُلْ تَرَدُّدُ حَصَلُ
 كَضِجَعَةٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ
 فَالاسْتَوَا فِيهِ هُوَ الْقَسْوَى
 وَبِالْبَيَانِ وَامْتِثَالِ ظَهْرَا
 كَذَاكَ قَدْ وَسَمَ بِالْقَضَاءِ
 وَسَمَ لِلْاسْتِغْفَرَا مِنَ الْبَصِيرِ
 عَنْ قَيْدِ الْإِنْجَابِ فَسَمِيَ التَّنْذِبِ
 فَلِلْجَوَابِ فِي الْأَصَحِّ يُجْعَلُ
 فَقَدْ هُوَ بِالْإِبَاحَةِ قِمِنْ
 وَالْوَقْفُ لِلْقَاضِي نَمَى الْبَصِيرُ
 فَعَلْ وَقَوْلُ مُتَكَرِّراً جَلَا
 بَيْنَ مُرْجِحٍ وَرَأْيِ الْوَقْفِ
 فِينَا فَقَطْ وَالتَّاسِخُ الَّذِي مَضَى
 وَالْجَهْلُ فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ
 بِهِ لَهُ نَصٌّ فَمَا قَبْلُ بَدَا
 إِنْ يَكُ فِيهِ الْقَوْلُ لَيْسَ نَصًّا
 فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
 فَأَخِرُ الْفِعْلَيْنِ كَانَ رَافِعَا
 وَمَالِكٌ عَنْهُ رُوي التَّزْجِيحُ
 إِلَيْهِ فَالْأَوَّلَى هُوَ التَّخْيِيرُ
 صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ قَبْلَ الْوَضْعِ
 إِلَّا إِذَا التَّكْلِيفُ بِالنَّصِّ انْتَفَى
 وَلَمْ يَكُنْ دَاعٍ إِلَيْهِ سُمِعَا
 فِي الْوَضْعِ أَوْ نَقْصٍ مِنَ الرَّايِ انْحَصَرَ
 وَالْعَلَطُ التَّنْفِيرُ وَالتَّزْهِيْبُ

- ٥٢٣ - وَبَعْدَ أَنْ بُعِثَ خَيْرُ الْعَرَبِ
 ٥٢٤ - وَمَا انْتَفَى وَجُودُهُ مِنْ نَصٍّ
 ٥٢٥ - وَبَغْضَ مَا يُنْسَبُ لِلنَّبِيِّ
 ٥٢٦ - حَيْثُ دَوَاعِي نَقْلِهِ تَوَاتَرًا
 ٥٢٧ - وَاقْطَعَ بِصَدَقِ خَبَرِ التَّوَاتُرِ
 ٥٢٨ - وَاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَذَاكَ خَبَرُ
 ٥٢٩ - عَنْ غَيْرِ مَعْقُولٍ وَأَوْجِبِ الْعَدَدَ
 ٥٣٠ - وَقِيلَ بِالْعِشْرِينَ أَوْ بِأَكْثَرِهَا
 ٥٣١ - الْغَاءُ الْأَرْبَعَةُ فِيهِ رَاجِحُ
 ٥٣٢ - وَأَوْجِبَنَّ فِي طَبَقَاتِ السَّنَدِ
 ٥٣٣ - وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ مَا يُوَافِقُ
 ٥٣٤ - وَبَغْضَهُمْ يُفِيدُ حَيْثُ عَوَّلَا
 ٥٣٥ - مَعَ دَوَاعِي رَدِّهِ مِنْ مُبْطِلٍ
 ٥٣٦ - كَالِإِفْتِرَاقِ بَيْنَ ذِي تَأْوِيلٍ
 ٥٣٧ - وَمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ صِدْقِ مُخْبِرٍ
 ٥٣٨ - وَمُؤَدِّغٍ مِنَ النَّبِيِّ سَمْعًا
 ٥٣٩ - وَلَيْسَ حَامِلٌ عَلَى الْإِفْرَارِ
 ٥٤٠ - وَخَبَرُ الْوَاحِدِ مَظْنُونٌ عَرَى
 ٥٤١ - وَالْمُسْتَفِيزُ مِنْهُ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
 ٥٤٢ - عَنْ وَاحِدٍ وَبَغْضَهُمْ عَمَّا يَلِي
 ٥٤٣ - وَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْإِطْلَاقِ
 ٥٤٤ - وَبَغْضَهُمْ يُفِيدُ إِنْ عَدَلَ رَوَى
 ٥٤٥ - وَفِي الشَّهَادَةِ وَفِي الْقَشْوَى الْعَمَلِ
 ٥٤٦ - كَذَلِكَ جَاءَ فِي اتِّخَاذِ الْأَدْوِيَةِ
 ٥٤٧ - وَمَالِكٌ بِمَا سِوَى ذَلِكَ نَحَغَ
 ٥٤٨ - إِذْ ذَاكَ قَطْعِي وَإِنْ رَأَيْتُ فِيهِ
 ٥٤٩ - كَذَلِكَ فِيمَا عَارَضَ الْقِيَاسَا
- دَعَوَى الثَّبُوتِ أَثْمَهَا لِلْكَذِبِ
 عِنْدَ ذَوِي الْحَدِيثِ بَعْدَ الْقَحْصِ
 وَخَبَرَ الْآحَادِ فِي السَّنَنِ
 نَرَى لَهَا لَوْ قَالَ تَقَرُّرًا
 وَسَوَّ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ
 مَنْ عَادَةً كَذِبُهُمْ مُنَحْظَرُ
 مِنْ غَيْرِ تَحْدِيدٍ عَلَى مَا يُغْتَمَذُ
 أَوْ بِثَلَاثِينَ أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ
 وَمَا عَلَيْنَهَا زَادَ فَهُوَ صَالِحُ
 تَوَاتَرًا وَفَقَالَ لَدَى التَّعَدُّدِ
 الْإِجْمَاعُ وَالْبَغْضُ بَقِطْعٍ يَنْطِقُ
 عَلَيْهِ وَانْفِهُ إِذَا مَا قَدْ خَلَا
 كَمَا يَدُلُّ لِتَخْلَافَةِ عَلِي
 وَعَامِلٍ بِهِ عَلَى الْمُعْوَلِ
 مَعَ صَمْتٍ جَمَعَ لَمْ يَخْفَهُ حَاضِرِ
 يُفِيدُ ظَنًّا أَوْ يُفِيدُ قَطْعًا
 ثُمَّ مَعَ الصَّمْتِ عَنِ الْإِنْكَارِ
 عَنِ الْقَيُودِ فِي الَّذِي تَوَاتَرَا
 أَقْلُهُ وَبَغْضُهُمْ قَدْ رَفَعَهُ
 وَجَعَلَهُ وَاسِطَةً قَوْلَ جَلِي
 عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْحُدَاقِ
 وَاخْتِيرَ ذَا إِنْ الْقَرِينَةَ اخْتَوَى
 بِهِ وَجُوبُهُ اتِّفَاقًا قَدْ حَصَلَ
 وَنَحْوَهَا كَسَفَرٍ وَالْأَغْذِيَةِ
 وَمَا يُنَافِي نَقْلَ طَبِيبَةٍ مَنَعَ
 تَقْدِيمَ ذَا أَوْ ذَاكَ خُلْفَ قَدْ قُفِيَ
 رَوَايَتَا مَنْ أَحْكَمَ الْأَسَاسَا

- ٥٥٠ - وَقَدْ كَفَى مِنْ غَيْرِ مَا اغْتِضَادِ
 ٥٥١ - وَالْجَزْمُ مِنْ قَرْعٍ وَشَكِّ الْأَضْلِ
 ٥٥٢ - وَقَالَ بِالْقَبُولِ إِنْ لَمْ يَنْتَفِي
 ٥٥٣ - وَلَيْسَ ذَا يَفْدَحُ فِي الْعَدَالَةِ
 ٥٥٤ - وَالرَّفْعُ وَالْوَضْلُ وَزَيْدُ اللَّفْظِ
 ٥٥٥ - إِنْ أَمَكْنَ الذُّهُولُ عَنْهَا عَادَةً
 ٥٥٦ - وَقِيلَ لَا إِنْ اتَّحَادَ قَدْ عَلِمَ
 ٥٥٧ - وَلِلشَّعَارِضِ نُمِي الْمُغَيَّرُ
 ٥٥٨ - دُونَ اِزْتِبَاطٍ وَهُوَ فِي التَّالِيفِ
 ٥٥٩ - بِغَالِبِ الظَّنِّ يَدُورُ الْمُغْتَبَرُ
 ٥٦٠ - وَقَسَائِقُ وَدُورِ ابْتِدَاعٍ إِنْ دَعَا
 ٥٦١ - كَذَا الضُّبِّي وَإِنْ يَكُنْ تَحْمُلُ
 ٥٦٢ - مَنْ لَيْسَ ذَا فِقْهِ أَبَاهُ الْجَيْلُ
 ٥٦٣ - وَمَنْ لَهُ فِي غَيْرِهِ تَسَاهُلُ
 ٥٦٤ - كَخُلْفِهِ لِأَكْثَرِ الرُّوَاةِ
 ٥٦٥ - وَكَثْرَةِ وَإِنْ لَقِيَ يَنْذُرُ
 ٥٦٦ - عَذْلُ الرُّوَايَةِ الَّذِي قَدْ أَوْجَبُوا
 ٥٦٧ - وَالْعَدْلُ مَنْ يَحْتَنِبُ الْكِبَائِرَ
 ٥٦٨ - وَمَا أُبِيحَ وَهُوَ فِي الْعِيَانِ
 ٥٦٩ - وَدُورُ أَثَوْتَةٍ وَعَبِيدُ وَالْعِدَا
 ٥٧٠ - وَلَا صَفِيرَةٍ مَعَ الْإِضْرَارِ
 ٥٧١ - قَدْغٌ لِمَنْ جُهْلٌ مُطْلَقاً وَمَنْ
 ٥٧٢ - وَمُنْشَبُ الْعَدَالَةِ اخْتِبَارُ
 ٥٧٣ - وَفِي قَضَا الْقَاضِي وَأَخَذِ الرَّاوي
 ٥٧٤ - وَشَرْطُ كُلِّ أَنْ يُرَى مُلْتَزِمًا
 ٥٧٥ - وَالْجَرْحُ قَدْغٌ بِاتِّفَاقٍ أَبَدًا
 ٥٧٦ - وَغَيْرُهُ كَهَوٍّ بِدُونِ مَيْنِ
- خَبَرُ وَاجِدٍ مِنَ الْأَحَادِ
 وَدَغٌ بِجَزْمِهِ لِذَاكَ النَّفْلِ
 أَضْلٌ مِنَ الْحَدِيثِ شَيْخٌ مُقْتَفِي
 كَشَاهِدٍ لِلْجَزْمِ بِالْمَقَالَةِ
 مَقْبُولَةٌ عِنْدَ إِمَامِ الْحِفْظِ
 إِلَّا فَلَا قَبُولَ لِلزِّيَادَةِ
 وَالْوَفْقُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رُسْمُ
 وَحَذْفُ بَعْضٍ قَدْ رَأَى الْأَكْثَرُ
 يَسُوعُ بِالْوَفْقِ بِلَا تَغْنِيفِ
 فَاعْتَبَرَ الْإِسْلَامَ كُلَّ مَنْ عَبَّرَ
 أَوْ مُطْلَقاً رَدُّ لِكُلِّ سَمْعَا
 ثُمَّ أَدَا بِنَفْسِي مَنَعَ قُبُلُوا
 وَعَكْسُهُ أَثْبَتَهُ الدَّلِيلُ
 دُوْ عُجْمَةٍ أَوْ جَهْلٍ مَنَمَى يُقْبَلُ
 وَخُلْفِهِ لِسُلْمَتِ وَاتِّرَاتِ
 فِيمَا بِهِ تَخْصِيلُهُ لَا يُخْطَرُ
 هُوَ الَّذِي مِنْ بَعْدِ هَذَا يُجْلَبُ
 وَيُثْقَى فِي الْأَغْلَبِ الصُّغَائِرَا
 يَفْدَحُ فِي مُرُوءَةِ الْإِنْسَانِ
 وَدُورِ قَرَابَةِ خِلَافِ الشُّهَدَا
 الْمُبْطِلِ الثَّقَةِ بِالْأَخْبَارِ
 فِي عَيْنِهِ يُجْهَلُ أَوْ فِيمَا بَطْنُ
 كَذَاكَ تَغْدِيلُ وَالْإِنْتِشَارُ
 وَعَمَلِ الْعَالِمِ أَيْضاً ثَاوِي
 رَدًّا لِمَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ عَلِيمَا
 إِنْ كَانَ مَنْ جَرَحَ أَغْلَى عَدَدَا
 وَقِيلَ بِالتَّزْجِيحِ فِي الْقِسْمَيْنِ

وَمَالِكٌ عَنْهُ رُوي التَّعَدُّدُ
فِي جِهَةِ الشَّاهِدِ لَا السَّرَايَةِ
فِيهِ تَرَأُّعٌ إِلَى الْقَاضِي زَكْنُ
تَغْدِيلُهُمْ كُلُّ إِلَيْنِهِ يَضْبُو
رَأَةً مَرَّةً إِمَامٌ مُوَدَّةً تَسْمَنُ
بِصُحْبَةٍ يَقْبَلُهُ جُلُّ السَّلَفِ
قَالَ إِمَامٌ الْأَعْجَمِينَ وَالْعَرَبِ
أَوِ الْكَبِيرِ قَالَ خَيْرُ شَافِعٍ
عَلَيْهِ مُسْتَدٌّ وَعَكْسٌ صُحْحَا
وَمَالِكٌ عَنْهُ الْجَوَارُ قَدْ سَمِعَ
وِغَالِبُ الظَّنِّ لَدَى الْبَغْضِ انْحَتَمَ
لَدَى الْمُجَوِّزِينَ حَتْمًا حَصَلَا
دُونَ التَّيِّ تَطُولُ لَا ضِطْرَارَ
وَيَبْغُضُهُمْ يَخْكُونُ فِيهِ الْمُنْعَا
وَنُحْوِهِ الْإِبْدَالُ لِلْمُتَرَجِّمِ

٥٧٧ - كِلَاهُمَا يَثْبُتُهُ الْمُنْتَفِرْدُ
٥٧٨ - وَقَالَ بِالسَّعْدِ دُونَ دِرَائَةِ
٥٧٩ - شَهَادَةُ الْإِخْبَارِ عَمَّا خَصَّ إِنَّ
٥٨٠ - وَعَنْزِرُهُ رَوَايَةً وَالصُّحْبُ
٥٨١ - وَاخْتَارَ فِي الْمَلَاذِمِينَ دُونَ مَنْ
٥٨٢ - إِذَا أَدْعَى الْمَعَاصِرُ الْعَدْلُ الشَّرَفُ
٥٨٣ - وَمُرْسَلٌ قَوْلُهُ غَيْرِ مَنْ صَحِبَ
٥٨٤ - عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ قَوْلُ التَّابِعِيِّ
٥٨٥ - وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ رُجْحَا
٥٨٦ - وَالثَّقْلُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى مُنِغٌ
٥٨٧ - لِعَارِفٍ يَفْهَمُ مَعْنَاهُ جَزَمٌ
٥٨٨ - وَالِاسْتِوَاءُ فِي الْخَفَاءِ وَالْجَلَا
٥٨٩ - وَيَبْغُضُهُمْ مَنَعَ فِي الْقِصَارِ
٥٩٠ - وَبِالْمُرَادِ يَسْجُورُ قَطْعًا
٥٩١ - وَجُورُنَ وَفَقًا بِلَفْظِ عَجَمِي

فصل كيفية رواية الصحابي

مِنَ الرَّسُولِ الْمُجْتَبَى الْمُطَاعِ
شَافَهُنِي حَدَّثَنِيهِ صَبْرًا
إِنْ لَمْ يَكُنْ خَيْرُ الْوَرَى قَدْ ذُكِرَا
كُنَّا بِهِ إِذَا بَعَثَهُ التَّصَدَّقُ

٥٩٢ - أَزْعَمَهَا الصُّرَيْحُ فِي السَّمَاعِ
٥٩٣ - مِنْهُ سَمِعْتُ مِنْهُ ذَا أَوْ أَخْبَرَا
٥٩٤ - فَقَالَ عَنْ ثَمَّ تُهَيَّي أَوْ أَمْرَا
٥٩٥ - كَذَا مِنَ السُّنَّةِ يُزَوَّى وَالتَّحَقُّ

فصل كيفية رواية غير الصحابي

مَتَى عَلَى الثَّوَالِذَا الْإِذْنُ اخْتَوَى
إِنْ صَحَّ سَمِعُهُ بِظَنٍّ قَدْ قَوِيَ
وَعَدَمُ التَّفْصِيلِ فِيهِ مُنْهَجٌ
إِنْ عُرِفَ الْخَطُّ وَلَا يَمْتَنِعُ
وَاعْمَلَنَّ مِنْهُ صَحِيحَ السَّنَدِ

٥٩٦ - لِيُعْرَضَ وَالسَّمَاعِ وَالْإِذْنُ اسْتَوَا
٥٩٧ - وَاعْمَلْ بِمَا عَنِ الْإِجَازَةِ رُوي
٥٩٨ - لِشَبْهِهَا الْوَقْفَ تَجِي لِمَنْ عُدِمَ
٥٩٩ - وَالْكَتَبُ دُونَ الْإِذْنِ بِالَّذِي سَمِعَ
٦٠٠ - وَالْخُلْفُ فِي إِعْلَامِهِ الْمُجَرَّدُ

- ٦٠١ - وَالْأَخْذُ عَنْ وَجَادَةٍ مِمَّا انْحَظَلْ
 ٦٠٢ - وَمَا بِهِ يُذَكَّرُ لَفْظُ الْخَبَرِ
 وَفَقَاً وَجَلَّ النَّاسِ يَنْتَعِ الْعَمَلُ
 فَذَاكَ مَسْطُورٌ بِعِلْمِ الْأَثَرِ

فصل كتاب الإجماع

- ٦٠٣ - وَهُوَ الْأَتْفَاقُ مِنْ مُجْتَهِدٍ
 ٦٠٤ - وَأُطْلِقَ فِي الْعَصْرِ وَالْمُتَّفِقِ
 ٦٠٥ - وَقِيلَ لَا وَقِيلَ فِي الْجَلِيِّ
 ٦٠٦ - وَقِيلَ لَا فِي كُلِّ مَا التَّخْلِيفُ
 ٦٠٧ - وَذَا لِلْإِخْتِجَاجِ أَوْ أَنَّ يُطْلَقَا
 ٦٠٨ - وَكُلُّ مَنْ بِيَدَعَةٍ يُكْفَرُ
 ٦٠٩ - وَالْكُلُّ وَاجِبٌ وَقِيلَ لَا يَضُرُ
 ٦١٠ - وَاعْتَبِرْ مَعَ الصَّحَابِيِّ مَنْ تَبِعَ
 ٦١١ - ثُمَّ انْقِرَاضُ الْعَصْرِ وَالتَّوَاتُرُ
 ٦١٢ - وَهُوَ حُجَّةٌ وَلَكِنْ يُخْطَلُ
 ٦١٣ - وَمَا إِلَى الْكُوفَةِ مِنْهُ يَنْتَمِي
 ٦١٤ - وَأَوْجِبَنَّ حُجِّيَّةً لِلْمَدَنِيِّ
 ٦١٥ - وَقِيلَ مُطْلَقاً وَمَا قَدْ أَجْمَعَا
 ٦١٦ - وَمَا عَرَى مِنْهُ عَلَى السَّنِيِّ
 ٦١٧ - وَخَرَقَهُ فَاغْتَنَعَ لِقَوْلِ زَائِدٍ
 ٦١٨ - وَقِيلَ إِنْ خَرَقَ وَالتَّفْصِيلُ
 ٦١٩ - وَرِدَّةُ الْأُمَّةِ لَا السَّجَهْلُ لِمَا
 ٦٢٠ - وَلَا يُعَارِضُ لَسَهُ دَلِيلُ
 ٦٢١ - وَقَدْ مَنَّهُ عَلَى مَا خَالَفَا
 ٦٢٢ - وَهُوَ الْمُشَاهَدُ أَوْ الْمَنْقُولُ
 ٦٢٣ - وَفِي انْقِسَامِهَا لِجَسَمَيْنِ وَكُلُّ
 ٦٢٤ - وَجَعَلَ مَنْ سَكَتَ مِثْلَ مَنْ أَقْرَأَ
 ٦٢٥ - فَالِإِخْتِجَاجُ بِالسُّكُوتِ نَمَى
 ٦٢٦ - وَهُوَ بِفَقْدِ السُّخْطِ وَالضُّدِّ خَرَى
 الْأُمَّةُ مِنْ بَغْدٍ وَفَاةً أَحْمَدٍ
 عَلَيْهِ فَالْإِنْعَا لِمَنْ عَمَّ انْتَقَى
 مِثْلُ الزُّنَى وَالْحَجَّ لَا الْخَفَى
 بِعِلْمِهِ قَدْ عَمَّمَ اللَّطِيفُ
 عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ وَكُلُّ يَنْتَقَى
 مِنْ أَهْلِ الْأَفْوَاءِ فَلَا يُغْتَبَرُ
 الْإِثْنَانِ دُونَ مَنْ عَلَيْهِمَا كَثُرَ
 إِنْ كَانَ مَوْجُوداً وَإِلَّا فَاغْتَنَعَ
 لَغَوٌ عَلَى مَا يَنْتَحِيهِ الْأَكْثَرُ
 فِيمَا بِهِ كَالْعِلْمِ دُونَ يَخْضَلُ
 وَالْخُلَفَاءُ الزَّائِدِينَ فَاغْلَمَ
 فِيمَا عَلَى التَّوْقِيفِ أَمْرُهُ بُنِيَ
 عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ مِمَّا مَنَعَا
 مِنَ الْأَمَارَةِ أَوْ الْقَطْعِ
 إِذْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ سِوَى مُعَايِدِ
 إِخْدَائِهِ مَنَعَهُ الدَّلِيلُ
 عَدَمُ تَخْلِيفٍ بِهِ قَدْ عَلِمَا
 وَيُظْهَرُ الدَّلِيلُ وَالتَّأْوِيلُ
 إِنْ كَانَ بِالْقَطْعِ يُرَى مُتَّصِفَا
 بِعَدَدِ التَّوَاتُرِ الْمَقْصُولُ
 فِي قَوْلِهِ مُخْطِ تَرَدُّدٌ نُقِلَ
 فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ
 تَفَرُّعُهُ عَلَيْهِ مَنْ تَقَدَّمَ
 مَعَ مُضِيِّ مُهْلَةٍ لِلنَّظَرِ

- ٦٢٧ - وَلَا يُكْفَرُ الَّذِي قَدْ اتَّبَعَ
 ٦٢٨ - وَالْكَافِرُ الْجَاوِدُ مَا قَدْ أُجْمِعَا
 ٦٢٩ - عَنِ الضَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِي
 ٦٣٠ - إِنْ كَانَ مَنْصُوصاً وَفِي الْغَيْرِ اخْتَلَفَ
- إِنْكَارَ الإِجْمَاعِ وَيَنْسَى مَا ابْتَدَعَ
 عَلَيْهِ مِمَّا عَلَّمَهُ قَدْ وَقَعَا
 وَمِثْلُهُ الْمَشْهُورُ فِي الْقَوِي
 إِنْ قَدَّمَ الْعَهْدُ بِالْإِسْلَامِ السَّلَفُ

كتاب القياس

- ٦٣١ - بِحَمَلٍ مَعْلُومٍ عَلَى مَا قَدْ عَلِمَ
 ٦٣٢ - وَإِنْ تُرِدْ شُمُولَهُ لِمَا فَسَدَ
 ٦٣٣ - وَالْحَامِلُ الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ
 ٦٣٤ - وَقَبْلَهُ الْقِطْعِيُّ مِنْ نَصٍّ وَمِنْ
 ٦٣٥ - وَمَا زُوي مِنْ دَمِهِ فَقَدْ غُني
 ٦٣٦ - وَالْحَدُّ وَالْكَفَّارَةُ التَّقْدِيرُ
 ٦٣٧ - وَرُخْصَةٌ بِعَكْسِهَا وَالسَّبَبُ
 ٦٣٨ - وَإِنْ تُمَيَّزَ لِلْعَرْفِ مَا كَالطُّهْرِ
- لِلْإِسْتِوَاءِ فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ وَسِمَ
 فَرْدٌ لَدَى الْحَامِلِ وَالزَّيْدُ أَسَدٌ
 وَهُوَ قَبْلَ مَا رَوَاهُ السَّوَادُ
 لِإِجْمَاعِهِمْ عِنْدَ جَمِيعِ مَنْ قَطِنَ
 بِهِ الَّذِي عَلَى الْفَسَادِ قَدْ بُنِيَ
 جَوَازُهُ فِيهَا هُوَ الْمَشْهُورُ
 وَغَيْرُهَا لِاتِّفَاقِ يُنْسَبُ
 أَوْ الْمَجِيْضُ فَهُوَ فِيهِ يَجْرِي

فصل أركان القياس

- ٦٣٩ - الْأَصْلُ حُكْمُهُ وَمَا قَدْ شُبِّهَا
 ٦٤٠ - وَالْحُكْمُ أَوْ مَحَلُّهُ أَوْ مَا يَدُلُّ
 ٦٤١ - وَقِسْ عَلَيْهِ دُونَ شَرْطِ نَصٍّ
 ٦٤٢ - وَعِلَّةٌ وَجُودُهَا الْوِفَاقُ
 ٦٤٣ - وَحُكْمُ الْأَصْلِ قَدْ يَكُونُ مُلْحَقًا
 ٦٤٤ - مُسْتَلْحَقُ الشَّرْعِيِّ هُوَ الشَّرْعِيُّ
 ٦٤٥ - وَمَا يَقْطَعُ فِيهِ قَدْ تَعَبَّدَا
 ٦٤٦ - وَلَيْسَ حُكْمُ الْأَصْلِ بِالْأَسَاسِ
 ٦٤٧ - لِكَوْنِهِ مَغْنَاهُ لَيْسَ يُغْفَلُ
 ٦٤٨ - وَحَيْثُمَا يَنْتَدِرُجُ الْحُكْمَانِ
 ٦٤٩ - وَالْوَفَقُ فِي الْحُكْمِ لَدَى الْخَضَمَيْنِ
 ٦٥٠ - وَإِنْ يَكُنْ لِعِلَّتَيْنِ اخْتَلَفَا
- وَعِلَّةٌ رَابِعُهَا فَاثْنَتَانِ
 نَاصِلٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا تُقِلُّ
 يُجِيزُهُ بِالنَّوْعِ أَوْ بِالشَّخْصِ
 عَلَيْهِ يَأْبَى شَرْطُهُ الْحُذَاقُ
 لِمَا مِنْ اغْتِبَارِ الْأَذْنَى حَقًّا
 وَغَيْرُهُ لِعَنَانِهِ مَرْعِي
 رَبِّي فَمُلْحَقٌ كَذَاكَ عَهْدَا
 مَتَى يَجِدُ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ
 أَوْ السُّعْدِي فِيهِ لَيْسَ يَخْصُلُ
 فِي النَّصِّ فَالْأَمْرَانِ قُلْ سِيَانِ
 شَرْطُ جَوَازِ الْقَيْسِ دُونَ مَمْنِ
 تَرَكَّبَ الْأَصْلُ لَدَى مَنْ سَلَفَا

- ٦٥١ - مُرَكَّبُ الوَصْفِ إِذَا الْخَصْمُ مَنَعَ وَجُودَ ذَا الوَصْفِ فِي الْأَصْلِ الْمُتَّبِعِ
٦٥٢ - وَرَدُّهُ انْتَقَى وَقِيلَ يُقْبَلُ وَفِي التَّقْدِيمِ خِلَافٌ يُنْقَلُ

فصل الفرع

- ٦٥٣ - الْحُكْمُ فِي رَأْيٍ وَمَا تُشَبِّهَا
٦٥٤ - وَجُودُ جَمَاعٍ بِهِ مُتَمِّمًا
٦٥٥ - وَإِنْ تَكُنْ ظَنِّيَّةً فَالْأَذَوْنُ
٦٥٦ - وَالْفَرْعُ لِلْأَصْلِ بِبَاعِثٍ وَفِي
٦٥٧ - وَمُقْتَضِي الضَّدِّ أَوْ التَّقْيِضِ
٦٥٨ - بِعَكْسٍ مَا خِلَافَ حُكْمٍ يَقْتَضِي
٦٥٩ - وَعَدَمُ السُّبُطِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى
٦٦٠ - مَنَعَ الدَّلِيلَيْنِ وَحُكْمُ الْفَرْعِ

فصل العلة

- ٦٦١ - مُعَرِّفُ الْحُكْمِ بِوَضْعِ الشَّارِعِ
٦٦٢ - وَوَضْفُهَا بِالْبَغْثِ مَا اسْتَبِينَا
٦٦٣ - لِلدَّفْعِ وَالرَّفْعِ أَوْ الْأَمْرَيْنِ
٦٦٤ - وَمِنْ شُرُوطِ الوَصْفِ الْانضِبَاطُ
٦٦٥ - وَهِيَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا الوَصْفُ جَرَى
٦٦٦ - وَهُوَ لِلْعَلَّةِ وَالْحَقِيقَةِ
٦٦٧ - وَقَدْ يَعْلَلُ بِمَا تَرَكَّبَا
٦٦٨ - وَالْخُلْفُ فِي التَّغْلِيلِ بِالَّذِي عُدِمَ
٦٦٩ - لَمْ تُلَفَ فِي الْمُعْلَلَاتِ عَلَيْهِ
٦٧٠ - وَرُبَّمَا يُغْوِزُنَا أَطْلَاعُ
٦٧١ - وَفِي ثُبُوتِ الْحُكْمِ عِنْدَ الْإِنْتِفَا
٦٧٢ - وَعَلَّلُوا بِمَا خَلَّتْ مِنْ تَغْدِيهِ
٦٧٣ - مِنْهَا مَحَلُّ الْحُكْمِ أَوْ جُزْءُ وَرَدَ
٦٧٤ - وَجَازٌ بِالمَشْتَقِّ دُونَ اللَّقَبِ
- وَالْحُكْمُ ثَابِتٌ بِهَا فَاتَّبِعْ
مِنْهُ سِوَى بَغْثِ الْمُكَلَّفِينَا
وَاجِبَةُ الظُّهُورِ دُونَ مَيِّنِ
إِلَّا فَحِكْمَةً بِهَا يُنَاطُ
عَلَّةٌ حُكْمٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ دَرَى
وَالشَّرْعُ وَالْمُزِفُ نَمَى الْخَلِيقَةُ
وَأَمْنٌ لِعَلَّةٍ بِمَا قَدْ أَذْهَبَا
لِمَا تُبَوِّتَانِ كَنَسْبِي عُلِمَ
خَالِيَةً مِنْ حِكْمَةٍ فِي الْجُمْلَةِ
لِكَيْتُهُ لَيْسَ بِهِ امْتِنَاعُ
لِلظَّنِّ وَالتَّقْيِ خِلَافٌ عُرِفَا
لِيُغْلَسَ امْتِنَاعُهُ وَالتَّقْيُوتُ
وَضَفَا إِذَا كُلُّ لُزُومِيَا يَرُدُّ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ صِفَةٍ فَقَدْ أَبَى

- ٦٧٥ - وَعِلَّةٌ مَنْصُوصَةٌ تَعَدُّ
 ٦٧٦ - وَذَاكَ فِي الْحُكْمِ الْكَثِيرِ أَطْلَقَهُ
 ٦٧٧ - وَقَدْ تُخَصِّصُ وَقَدْ تُعَمَّمُ
 ٦٧٨ - وَشَرْطُهَا التَّغْيِينُ وَالتَّقْدِيرُ
 ٦٧٩ - وَمُقْتَضَى الْحُكْمِ وَجُودُهُ وَجَبَ
 ٦٨٠ - كَذَا إِذَا انْتَفَاء شَرْطٍ كَانَا
- فِي ذَاتِ الْاسْتِنْبَاطِ خُلِفَ يُعْهَدُ
 كَالْقَطْعِ مَعَ غُزْمِ نَصَابِ السَّرِقَةِ
 لِأَضْلِيلِهَا لَكُثِّهَا لَا تَخْرِمُ
 لَهَا جَوَازُهُ هُوَ التَّخْرِيرُ
 مَتَى يَكُنْ وَجُودُ مَا نَبَعَ سَبَبُ
 وَقُخْرُهُمْ خِلَافُ ذَا أَبَانَا

فصل مسالك العلة

- ٦٨١ - وَمَسْلُكُ الْعِلَّةِ مَا دَلَّ عَلَى
 ٦٨٢ - الْإِجْمَاعِ فَالنَّصُّ الصَّرِيحُ مِثْلُ
 ٦٨٣ - مِنْ أَجْلِ ذَا فَنَحْوُ كَيْ إِذَا قَمَا
 ٦٨٤ - فَالْفَاءُ لِلشَّارِعِ فَالْفَقِيهِ
 ٦٨٥ - وَالثَّالِثُ الْإِيْمَا افْتِرَانُ الْوَصْفِ
 ٦٨٦ - وَذَلِكَ الْوَصْفُ أَوْ التَّظْيِيرُ
 ٦٨٧ - كَمَا إِذَا سَمِعَ وَضَفًا فَحَكَمَ
 ٦٨٨ - إِنْ لَمْ يَكُنْ عِلَّتَهُ لَمْ يُفِدِ
 ٦٨٩ - تَرْتِيبَهُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ وَاتَّضَحَ
 ٦٩٠ - أَوْ غَايَةِ شَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ
 ٦٩١ - وَالسَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ قِسْمٌ رَابِعٌ
 ٦٩٢ - وَيُبْطَلُ الَّذِي لَهَا لَا يَضْلُحُ
 ٦٩٣ - مُعْتَرِضُ الْحَضَرِ فِي دَفْعِهِ يَرُدُّ
 ٦٩٤ - أَوْ انْفِقَاذُ مَا سِوَاهَا الْأَضْلُ
 ٦٩٥ - وَهُوَ قَطْعِيٌّ إِذَا مَا تُمَيَّا
 ٦٩٦ - حُجِّيَّةُ الظَّنِّيِّ رَأْيِي الْأَكْثَرِ
 ٦٩٧ - إِنْ يُبْدِ وَضَفًا زَائِدًا مُعْتَرِضُ
 ٦٩٨ - وَقَطْعُ ذِي السَّبْرِ إِذَا مُنَحْتِمٌ
 ٦٩٩ - أَبْطُلَ لِمَا طَرَدًا يُرَى وَيَبْطُلُ
 ٧٠٠ - كَذَلِكَ بِالْإِلْغَا وَإِنْ قَدْ نَاسَبَا
- عَلِيَّةُ الشَّيْءِ مَتَى مَا حَصَلَا
 لِعِلَّةٍ فَسَبَبٌ قَيِّنَلُو
 ظَهَرَ لَمْ تُمَتَّ الْبَا عَلِيمَا
 فَعَيْنُهُ يُثْبَعُ بِالشَّيْبَةِ
 بِالْحُكْمِ مَلْفُوظَيْنِ دُونَ خُلْفِ
 قِرَائِهِ لِغَيْرِهَا يَضِيرُ
 وَذِكْرُهُ فِي الْحُكْمِ وَضَفًا قَدْ أَلَمَ
 وَمَنْعُهُ مِمَّا يُفِيثُ اسْتَفِدَ
 تَفْرِيقُ حُكْمَيْنِ بَوْضُفِ الْمُضْطَلَّحِ
 تَنَاسُبُ الْوَصْفِ عَلَى الْبِنَاءِ
 أَنْ يَخْصُرَ الْأَوْصَافُ فِيهِ جَابِعُ
 فَمَا بَقِيَ تَغْيِيثُهُ مَتَّضِحُ
 بَحْثُ ثُمَّ بَغْدُ بَخْشِي لَمْ أَجِدُ
 وَلَيْسَ فِي الْحَضَرِ لَظْنٌ حَظْلُ
 لِلْقَطْعِ وَالظَّنِّيِّ سِوَاهُ وَعِيَا
 فِي حَقِّ نَاطِرٍ وَفِي الْمُنَاطِرِ
 وَفِي بِهِ دُونَ الْبَيَانِ الْعَرَضُ
 وَالْأَمْرُ فِي إِبْطَالِهِ مُنْبَهٌ
 غَيْرَ مُنَاسِبٍ لَهُ الْمُنْخَزِلُ
 وَيَتَعَدَّى وَضْفُهُ الَّذِي اجْتَبَى

- ٧٠١ - ثُمَّ الْمُنَاسَبَةُ وَالْإِخَالَةُ
 ٧٠٢ - ثُمَّ بِتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ يَشْتَهَزُ
 ٧٠٣ - وَهُوَ أَنْ يُعَيِّنَ الْمَجْتَهِدُ
 ٧٠٤ - مِنَ التَّنَاسُبِ الَّذِي مَعَهُ اتَّضَحَ
 ٧٠٥ - وَوَاجِبُ تَحْقِيقِ الْاسْتِثْلَالِ
 ٧٠٦ - ثُمَّ الْمُنَاسِبُ الَّذِي تَضُمُّنَا
 ٧٠٧ - بِهِ الَّذِي شَرَعَ مِنْ إِبْعَادِ
 ٧٠٨ - وَيَخْصُلُ الْقَصْدُ بِشَرْعِ الْحُكْمِ
 ٧٠٩ - وَقَدْ يَكُونُ النَّفْيُ فِيهِ أَرْجَحًا
 ٧١٠ - بِالطَّرْفَيْنِ فِي الْأَصَحِّ عَلَّلُوا
 ٧١١ - ثُمَّ الْمُنَاسِبُ عَنِتِ الْحِكْمَةُ
 ٧١٢ - بَيْنَهُمَا مَا يَنْتَمِي لِلْحَاجِي
 ٧١٣ - دِينَ فَنَفْسٌ ثُمَّ عَقْلٌ نَسَبُ
 ٧١٤ - وَزَتَبَنَ وَلَتَغَطَّقَنَ مُسَاوِيَا
 ٧١٥ - فَحَفِظَهَا حَثْمٌ عَلَى الْإِنْسَانِ
 ٧١٦ - أَلْحَقَ بِهِ مَا كَانَ ذَا تَكْمِيلِ
 ٧١٧ - وَهُوَ خَلَالٌ فِي شَرَائِعِ الرُّسُلِ
 ٧١٨ - أَبَاحَهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ
 ٧١٩ - وَالْبَيْعُ فَلَا إِجَارَةَ الْحَاجِي
 ٧٢٠ - وَمَا يُتَّمَمُ لَدَى الْحُدَاقِ
 ٧٢١ - مِنْهُ مُوَافِقُ أَصُولِ الْمَذْهَبِ
 ٧٢٢ - وَحُزْمَةُ الْقَدَرِ وَالْإِنْفَاقِ
 ٧٢٣ - وَمَا يُعَارِضُ كِتَابَةَ سَلَمٍ
 ٧٢٤ - مِنَ الْمُنَاسِبِ مُؤَثَّرٌ دُكِرَ
 ٧٢٥ - فِي النَّوْعِ لِلْحُكْمِ وَإِنْ لَمْ يُغْتَبَرْ
 ٧٢٦ - عَلَى وَفَاقِهِ فَذَا الْمُتْلَانِمُ
 ٧٢٧ - مِنْ اعْتِبَارِ النَّوْعِ فِي الْجِنْسِ وَمِنْ
- مِنَ الْمَسَالِكِ بِلَا اسْتِحَالَةٍ
 تَخْرِيجُهَا وَبَعْضُهُمْ لَا يَغْتَبِرُ
 لِغِلَّةٍ بِذِكْرِ مَا سَيَرِدُ
 تَقَارُنُ وَالْأَمْنُ بِمَا قَدْ قَدْخَ
 بِنَفْسِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ
 تَرْتُبُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ مَا اغْتَنَى
 مَفْسَدَةً أَوْ جَلَبَ ذِي سَدَادِ
 شَكًّا وَظَنًّا وَكَذَا بِالْجَزْمِ
 كَأَيْسَ لِقَضْدِ نَسْلِ نَكْحَا
 فَقَضَرُ مُشْرِفٍ عَلَيْهِ يُنْقَلُ
 مِنْهُ ضَرُورِي وَجَا تَتِمَّةُ
 وَقَدْ سَقَوِي فِي الرُّوَاكِ
 مَا لِي ضَرُورَةً تَنْتَسِبُ
 عِزْضًا عَلَى الْمَالِ تَكُنْ مُوَافِيَا
 فِي كُسْلٍ شِرْعَةٍ مِنَ الْأَذْيَانِ
 كَالْحَدِّ فِيمَا يُشْكِرُ الْقَلِيلِ
 غَيْرَ الَّذِي نَسَخَ شَرْعُهُ السُّبُلِ
 بَرَاءَةٌ لَيْسَتْ مِنَ الْأَحْكَامِ
 خِيَارٌ بَيْنَ لَاحِقٍ جَلِي
 حَكٌّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ
 كَسَلِبِ الْأَعْبُدِ شَرِيفِ الْمَنْصِبِ
 عَلَى الْأَقَارِبِ ذَوِي الْإِسْلَاقِ
 وَنَحْوُهُ وَأَكْثَلُ مَا صِيدَ يُؤَمُّ
 بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ نَوْعُهُ اغْتَبِرُ
 بِذَيْنِ بَلْ تَرْتُبُ الْحُكْمَ ظَهَرَ
 أَقْوَاهُ مَا ذَكَرَ قَبْلَ الْقَاسِمِ
 عَكْسٍ وَمِنْ جِنْسٍ بَاخَرُ زُكِنَ

- ٧٢٨ - أَحْصَ حُكْمَ مَنْعٍ مِثْلِ الْخَمْرِ
 ٧٢٩ - فَمُطْلَقُ الْحُكْمَيْنِ بَعْدَهُ الطَّلَبُ
 ٧٣٠ - فَكَوْنُهُ حُكْمًا كَمَا فِي الْوَضْفِ
 ٧٣١ - مَضْلَحَةٌ وَضِدُّهَا بَعْدُ فَمَا
 ٧٣٢ - فَسَقْدُمُ الْأَخْصُ وَالْعَرِيبُ
 ٧٣٣ - وَالْوَضْفُ حَيْثُ الْأَغْبَارُ يُجْهَلُ
 ٧٣٤ - نَقِبْلُهُ لِعَمَلِ الصُّحَابَةِ
 ٧٣٥ - تَوَلِيَةِ الصُّدَيْقِ لِمُفَارِقِ
 ٧٣٦ - وَعَمَلِ السُّكَّةِ تَجْدِيدِ النُّدَا
 ٧٣٧ - إِخْرِمَ مُنَاسِبًا بِمُفْسِدٍ لَزِمَ
- أَوْ الْوُجُوبُ لِمُنَاهِي الْعَضْرِ
 وَهُوَ بِالتَّخْيِيرِ فِي الْوَضْعِ اضْطَحَبَ
 مُنَاسِبٌ خَصَّصَهُ ذُو الْعُرْفِ
 كَوْنٌ مَحَلُّهَا مِنْ أَلْذِ عُلِمَا
 أَلْفَى اغْتِبَارُهُ الْعَلِيَّ الرَّقِيبُ
 فَهُوَ الْأَسِيْضْلَاحُ قُلُ وَالْمَرْسَلُ
 كَالنَّقْطِ لِلْمُضْحَفِ وَالْكِتَابَةِ
 وَهَذَا جَارِ مَسْجِدٍ لِلنَّضِيْقِ
 وَالسُّجْنِ تَذْوِينِ الدَّوَاوِينِ بَدَا
 لِلْحُكْمِ وَهُوَ غَيْرَ مَرْجُوحٍ عَلِمَ

فصل الشبه

- ٧٣٨ - وَالشَّبَهُ الْمُسْتَلَزَمُ الْمُنَاسِبَا
 ٧٣٩ - مَعَ اغْتِبَارِ جِنْسِهِ الْقَرِيبِ
 ٧٤٠ - صَلَاحُهُ لَمْ يُذَرْ دُونَ الشَّزْعِ
 ٧٤١ - وَحَيْنُ مَا أَمَكَنَّ قَنِسُ الْعِلَّةِ
 ٧٤٢ - إِلَّا فَنَفِي قَبُولِهِ تَرَدُّدُ
 ٧٤٣ - فِي الْحُكْمِ وَالصُّفَةِ ثُمَّ الْحُكْمِ
 ٧٤٤ - وَابْنُ عَلِيَّةٍ يَرَى لِلطُّورِي
- مِثْلُ الْوُضُو يَسْتَلْزِمُ التَّقَرُّبَا
 فِي مِثْلِهِ لِلْحُكْمِ لَا الْقَرِيبِ
 وَلَمْ يُنْطَ مُنَاسِبٌ بِالسَّمْعِ
 فَتَزَكُّهُ بِالِاتِّفَاقِ أَثْبِتِ
 غَلَبَةُ الْأَشْبَاهِ هُوَ الْأَجْوَدُ
 فَصِفَةٍ فَقَطْ لَدَى ذِي الْعِلْمِ
 كَالْقَنِسِ لِلخَيْلِ عَلَى الْحَمِيرِ

فصل الدوران الوجودي والعدمي،

وقد يسمّى بالدوران فقط، وبالطرد والعكس

- ٧٤٥ - أَنْ يُوجَدَ الْحُكْمُ لَدَى وُجُودِ
 ٧٤٦ - وَالْوَضْفُ ذُو تَنَاسُبٍ أَوْ اخْتِمَالِ
 ٧٤٧ - وَهُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرَيْنِ سَنَدُ
 ٧٤٨ - أَضْلُ كَبِيرٍ فِي أُمُورِ الْآخِرَةِ
- وَضْفٍ وَيَنْتَفِي لَدَى الْفُقُودِ
 لَهُ وَإِلَّا فَعَيْنُ الْقَصْدِ اعْتَزَلِ
 فِي صُورَةٍ أَوْ صُورَتَيْنِ يُوجَدُ
 وَالنَّافِعَاتِ عَاجِلًا وَالضَّائِرَةِ

فصل الدوران الوجودي وهو الطرد

- ٧٤٩ - وَجُودُ حُكْمٍ حَيْثُ مَا الْوَضْفُ حَصَلَ
 وَالِاقْتِرَانُ فِي انْتِفَا الْوَضْفِ انْحَطَلَ

- ٧٥٠ - وَلَمْ يَكُنْ تَنَاسُبٌ بِالذَّاتِ
 ٧٥١ - وَرَدَّهُ التَّنْقِيلُ عَنِ الصَّحَابَةِ
 ٧٥٢ - وَالْعَكْسُ وَهُوَ الدُّورَانُ الْعَدَمِي
 ٧٥٣ - أَنْ يَنْتَفِي الْحُكْمُ مَتَى الْوُضْفُ انْتَفَى
 وَتَبَعَ فِيهِ لَدَى الثَّقَاتِ
 وَمَنْ رَأَى بِالْأَضْلِ قَدْ أَجَابَهُ
 لَيْسَ بِمَسْلُوكٍ لِتِلْكَ فَاغْلَمْ
 وَمَا لَدَى الْمَوْجُودِ إِثْرُهُ افْتَقَى

فصل تنقيح المناط

- ٧٥٤ - وَهُوَ أَنْ يَجِي عَلَى التَّعْلِيلِ
 ٧٥٥ - أَوْ الْحَدِيثِ فَالْخُصُوصَ يَطْرُدُ
 ٧٥٦ - فَمِنْهُ مَا كَانَ بِإِلْغَا الْفَارِقِ
 ٧٥٧ - مِنَ الْمَنَاطِ أَنْ تَجِي أَوْصَافُ
 ٧٥٨ - عَنْ اعْتِبَارِهِ وَمَا قَدْ بَقِيََا
 ٧٥٩ - تَحْقِيقُ عِلَّةٍ عَلَيْهَا اثْتِلَافَا
 ٧٦٠ - وَالْعَجْزُ عَنْ إِبْطَالِ وَضْفٍ لَمْ يُفِذْ
 ٧٦١ - كَذَا إِذَا مَا أُمِكنَ الْقِيَاسُ
 بِالْوُضْفِ ظَاهِرٍ مِنَ التَّنْزِيلِ
 عَنْ اغْتِبَارِ الشَّارِعِ الْمُجْتَهِدِ
 وَمَا يَغْيِرُ مِنْ دَلِيلٍ رَائِقِ
 فَبَغْضِهَا يَأْتِي لَهُ انْجِذَافُ
 تَرْتَبُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ افْتِثَابَا
 فِي الْفَرْعِ تَحْقِيقُ مَنَاطِ الْإِلْفَا
 عَلَيْهِ لَمْ عَلَى الَّذِي اغْتِمِدْ
 بِهِ عَلَى الَّذِي ارْتَضَاهُ النَّاسُ

فصل القوادح

- ٧٦٢ - مِنْهَا وَجُودُ الْوُضْفِ دُونَ الْحُكْمِ
 ٧٦٣ - وَالْأَكْثَرُونَ عِنْدَهُمْ لَا يَقْدَحُ
 ٧٦٤ - وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ تَخْصِيصُ
 ٧٦٥ - وَعَكْسُ هَذَا قَدْ رَأَى الْبَغْضُ
 ٧٦٦ - إِنْ لَمْ تَكُنْ مَنصُوصَةً بِظَاهِرٍ
 ٧٦٧ - إِنْ جَاءَ لِفَقْدِ الشَّرْطِ أَوْ لِمَا مَنَعَ
 ٧٦٨ - جَوَابُهُ مَنَعَ وَجُودِ الْوُضْفِ أَوْ
 ٧٦٩ - وَالْكَسْرُ قَادِحٌ وَمِنْهُ ذَكَرَا
 ٧٧٠ - وَمِنْهُ إِبْطَالُ لُجْزٍ وَالْحَيْلُ
 ٧٧١ - وَعَدَمُ الْعَكْسِ مَعَ اثْتِلَافِ
 ٧٧٢ - وَالْوُضْفُ إِنْ يُعْذَمُ لَهُ تَأْثِيرُ
 ٧٧٣ - خُصَّ بِذِي الْعِلَّةِ بِاثْتِلَافِ
 سَمَاهُ بِالتَّنْقِصِ وَعَاءُ الْعِلْمِ
 بَلْ هُوَ تَخْصِيصُ وَذَا مُصَحِّحُ
 إِنْ يَكُ الْإِسْتِنْبَاطُ لَا التَّنْصِيصُ
 وَمُنْتَقَى ذِي الْإِخْتِصَارِ التَّنْقِصُ
 وَلَيْسَ فِيمَا اسْتُثْبِتَتْ بِضَائِرِ
 وَالْوَفْقُ فِي مِثْلِ الْعَرَايَا قَدْ وَقَعَ
 مَنَعَ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِيمَا قَدْ رَوَا
 تَخَلَّفَ الْحُكْمَةُ عَنْهُ مَنْ دَرَى
 ضَاقَتْ عَلَيْهِ فِي الْمَجِيءِ بِالْبَدَلِ
 يَقْدَحُ دُونَ النَّصِّ بِالثَّمَادِ
 فَذَاكَ لَا انْتِقَاضَهُ يَصِيرُ
 وَذَاتِ الْإِسْتِنْبَاطِ وَالْخِلَافِ

- ٧٧٤ - يَجِيءُ فِي الطَّرْدِي حَيْثُ عَلَّلَا
 ٧٧٥ - وَذَا بِإِنْدَا عِلَّةٍ لِلْحُكْمِ
 ٧٧٦ - وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ أَضْرَبُ
 ٧٧٧ - وَمَا لِقَيْدٍ عَنْ ضَرُورَةٍ ذَكَرَ
 ٧٧٨ - وَالْقَلْبُ إِثْبَاتُ الَّذِي الْحُكْمُ تَقْضِ
 ٧٧٩ - فَمِنْهُ مَا صَحَّحَ رَأْيَ الْمَغْتَرِضِ
 ٧٨٠ - وَمِنْهُ مَا يَنْبُطُلُ بِالتَّزَامِ
 ٧٨١ - وَمِنْهُ مَا إِلَى الْمَسَاوَاةِ نُسِبَ
 ٧٨٢ - حُكْمٌ عَنِ الْفَرْعِ بِالِائْتِلَافِ
 ٧٨٣ - فَيَلْحَقُ الْفَرْعُ بِالْأَصْلِ فَيَرِدُ
 ٧٨٤ - قَبُولُهُ فِيهِ خِلَافًا يَحْكِي
 ٧٨٥ - وَالْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ قَدْ حُجِّجَ
 ٧٨٦ - مِنْ مَانِعٍ أَنَّ الدَّلِيلَ اشْتَلَزَمَا
 ٧٨٧ - يَجِيءُ فِي النَّفْيِ وَفِي الثُّبُوتِ
 ٧٨٨ - عَمَّا مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ قَدْ خَلَا
 ٧٨٩ - وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ قَدْ خُذَ
 ٧٩٠ - أَوْ مَانِعٍ فِي الْفَرْعِ وَالْجَمْعِ يَرَى
 ٧٩١ - تَعَدُّدُ الْأَصْلِ لِقَرْعٍ مُغْتَمَذٍ
 ٧٩٢ - فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَأَصْلٍ قَدْ كَفَى
 ٧٩٣ - وَقِيلَ إِنْ أَلْحَقَ بِالْمَجْمُوعِ
 ٧٩٤ - وَهَلْ إِذَا اشْتَغَلَ بِالتَّجَسُّسِ
 ٧٩٥ - مِنْ الْقَوَادِحِ فَسَادُ الْوَضْعِ أَنْ
 ٧٩٦ - كَالْأَخْذِ لِلتَّوَسُّعِ وَالتَّسْهِيلِ
 ٧٩٧ - مِنْهُ اعْتِبَارُ الْوَصْفِ بِالِاجْتِمَاعِ
 ٧٩٨ - بِتَنَاقُضِ الْحُكْمِ بِذَا الْقِيَاسِ
 ٧٩٩ - وَالْخُلْفُ لِلتَّيَسُّرِ أَوْ اجْتِمَاعِ دَعَا
 ٨٠٠ - وَذَاكَ مِنْ هَذَا أَخْصُ مُطْلَقًا
- بِهِ وَقَدْ يَجِيءُ فِيمَا أَصْلًا
 مِمَّنْ يَرَى تَعَدُّدًا ذَا سُقْمِ
 فَمِنْهُ مَا لَيْسَ لِقَيْدٍ يُجْلَبُ
 أَوْ لَا وَفِي الْعَقْرِ خِلَافٌ قَدْ سَطَرَ
 بِالْوَضْعِ وَالْقَدْخِ بِهِ لَا يُغْتَرِضُ
 مَعَ أَنَّ رَأْيَ الْخَصْمِ فِيهِ مُنْتَقِضُ
 أَوْ السَّطْبَاقِ رَأْيَ ذِي الْخِصَامِ
 ثُبُوتُ حُكْمَيْنِ لِلْأَصْلِ يَتَسَلَّبُ
 وَوَاحِدٌ مِنْ ذَيْنِ ذُو خِلَافِ
 كَوْنُ التَّسَاوِيِ وَاجِبًا مِنْ مُتَقَبِّدِ
 بَعْضُ شُرُوحِ الْجَمْعِ لِابْنِ السَّبْكِ
 وَهُوَ تَسْلِيمُ الدَّلِيلِ مُنْجَلًا
 لِمَا مِنَ الصُّوَرِ فِيهِ اخْتِصَامُ
 وَلِشُمُولِ اللَّفْظِ وَالسُّكُوتِ
 مِنْ شَهْرَةٍ لِيَخُوفِهِ أَنْ تُخْطَلَا
 إِنْدَاءُ مُخْتَصِّصٍ بِالْأَصْلِ قَدْ صَلَحَ
 إِلَّا فَلَا فَرْقَ أَنْاسٌ كُتِبَ رَا
 إِذْ يُوجِبُ الْقُوَّةُ تَكْثِيرُ السَّنَدِ
 وَقَالَ لَا يَكْفِيهِ بَعْضُ الْعُرْفَا
 فَوَاحِدٌ يَكْفِيهِ لَا الْجَمِيعِ
 يَكْفِي جَوَابُ وَاحِدٍ قَوْلَانِ
 يَجِيءُ الدَّلِيلُ حَائِدًا عَنِ السَّنَنِ
 وَالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مِنْ عَدِيلِ
 وَالدُّخْرِ أَوْ حَدِيثِ الْمَطَاعِ
 جَوَابُهُ بِصِحَّةِ الْأَسَاسِ
 فَسَادُ الِاعْتِبَارِ كُلُّ مَنْ وَعَى
 وَكَوْنُهُ ذَا الْوَجْهِ مِمَّا يُنْتَقَى

- ٨٠١ - وَجَمَعَهُ بِالْمَنْعِ لَا يَضِيرُ
 ٨٠٢ - مِنَ الْقَوَائِحِ كَمَا فِي الثَّقَلِ
 ٨٠٣ - وَمَنْعُ عَلَيْهِ مَا يُعْلَلُ
 ٨٠٤ - وَيَقْدَحُ التَّقْسِيمُ أَنْ يَحْتَمِلَا
 ٨٠٥ - وَجُودُ عَلَيْهِ بِأَمْرٍ وَاحِدٍ
 ٨٠٦ - جَوَابُهُ بِالْوَضْعِ فِي الْمُرَادِ
 ٨٠٧ - وَلِلْمُعَارَضَةِ وَالْمَنْعِ مَعَا
 ٨٠٨ - وَالْإِعْتِرَاضُ يَلْحَقُ الدَّلِيلَا
 ٨٠٩ - وَالشَّانُ لَا يُغْتَرَضُ الْمِثَالُ

خاتمة

- ٨١٠ - وَهُوَ مَفْرُوضٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 ٨١١ - لَا يَنْتَمِي لِلْعَوِثِ وَالْجَلِيلِ
 ٨١٢ - وَهُوَ مَغْدُودٌ مِنَ الْأَصُولِ
 ٨١٣ - مَا فِيهِ نَفْيٌ قَارِقٍ وَلَوْ بَطْنُ
 ٨١٤ - كَوْنُ الْخَفِيِّ بِالشُّبْهِ دَابَّاً يَسْتَوِي
 ٨١٥ - قِيلَ الْجَلِي وَوَاضِحٌ وَدُو الْخَفَا
 ٨١٦ - وَمَا بِذَاتِ عَلَيْهِ قَدْ جُمِعَا
 ٨١٧ - جَامِعُ ذِي الدَّلَالَةِ الَّذِي لَزِمَ
 ٨١٨ - قِيَاسُ مَعْنَى الْأَضْلِ عَنْهُمْ حَقَقِ

كتاب الاستدلال

- ٨١٩ - مَا لَيْسَ بِالنَّصِّ مِنَ الدَّلِيلِ
 ٨٢٠ - مِنْهُ قِيَاسُ الْمُنْطَقِيِّ وَالْعَكْسِ
 ٨٢١ - ثُمَّ انْتَفَا الْمَذْرُوكُ مِمَّا يُرْتَضَى
 ٨٢٢ - وَمِنْهُ الاسْتِقْرَاءُ بِالْجَزْنِيِّ
 ٨٢٣ - فَإِنْ يَغُمُّ غَيْرَ ذِي الشَّقَاقِ
 ٨٢٤ - وَهُوَ فِي الْبَعْضِ إِلَى الظَّنِّ انْتَسَبَ
- وَلَيْسَ بِالْإِجْمَاعِ وَالتَّمَثِيلِ
 وَمِنْهُ فَقَدْ الشَّرْطُ دُونَ لَيْسَ
 كَذَا وَجُودُ مَانِعٍ أَوْ مَا اقْتَضَى
 عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ لِلْكَلِّيِّ
 فَهُوَ حُجَّةٌ بِالْإِتِّفَاقِ
 يُسَمَّى لِحُوقِ الْفَرْدِ بِالَّذِي عُلِبَ

- ٨٢٥ - وَرَجَحْنُ كَوْنِ الْاِسْتِضْحَابِ
 ٨٢٦ - بَعْدَ قُصَارَى الْبَحْثِ عَنْ نَصِّ قَلَمٍ
 ٨٢٧ - وَإِنْ يُعَارِضُ غَالِباً ذَا الْأَصْلِ
 ٨٢٨ - وَمَا عَلَى ثَبُوتِهِ لِلْسَّبَبِ
 ٨٢٩ - وَمَا بِمَاضٍ مُثَبَّتٍ لِلْحَالِ
 ٨٣٠ - كَجَرِي مَا جُهِلَ فِيهِ الْمَضْرُفُ
 ٨٣١ - وَالْأَخْذُ بِالَّذِي لَهُ رُجْحَانُ
 ٨٣٢ - أَوْ هُوَ تَخْصِيصُ بِعُزْفٍ مَا يَغْنَمُ
 ٨٣٣ - وَرَدُّ كَوْنِهِ دَلِيلًا يَنْقَدِخُ
 ٨٣٤ - رَأْيِ الصُّحَابِيِّ عَلَى الْأَصْحَابِ لَا
 ٨٣٥ - فِي غَيْرِهِ ثَالِثُهَا إِنْ اِنْتَشَرَ
 ٨٣٦ - وَيَفْتَدِي مَنْ عَمَّ بِالْمُجْتَهِدِ
 ٨٣٧ - وَالتَّابِعِي فِي الرَّأْيِ لَا يُقْلَدُ
 ٨٣٨ - مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا فَالْعَمَلُ
 ٨٣٩ - سَدُّ الذَّرَائِعِ إِلَى الْمُحَرَّمَ
 ٨٤٠ - وَبِالْكِرَاهَةِ وَتَذْبِ وَرَدَا
 ٨٤١ - أَوْ رَجَحَ الْإِضْلَاحُ كَالْأَسَارَى
 ٨٤٢ - وَانْظُرْ تَدَلِّي دَوَالِي الْعَيْبِ
 ٨٤٣ - وَيُنَبِّذُ الْإِلَهَامَ بِالْعَمَاءِ
 ٨٤٤ - وَقَدْ رَأَى بَغْضُ مَنْ تَصَوَّفَا
 ٨٤٥ - لَا يَخْخُكُمُ الْوَلِيُّ بِلَا دَلِيلٍ
 ٨٤٦ - فِي غَيْرِهِ الظَّنُّ وَفِيهِ الْقَطْعُ
 ٨٤٧ - وَالظَّنُّ يَخْتَصُّ بِخَمْسِ الْعَيْبِ
 ٨٤٨ - قَدْ أُسِّنَ الْفِقْهُ عَلَى رَفْعِ الضَّرَرِ
 ٨٤٩ - وَتَفِي رَفْعِ الْقَطْعِ بِالشُّكِّ وَأَنْ
 ٨٥٠ - كَوْنُ الْأُمُورِ تَبَعَ الْمَقَاصِدِ
- لِلْعَدَمِ الْأَصْلِيِّ مِنْ ذَا الْبَابِ
 يَلْفَ وَهَذَا الْبَحْثُ وَفَقاً مُنْحَتِمٍ
 فِي الْمَقْدَمِ تَنَافَى الثَّقَلِ
 شَرَعَ يَذُلُّ مِثْلُ ذَلِكَ اسْتَضْحَبَ
 فَهُوَ مَقْلُوبٌ وَعَكْسُ الْخَالِي
 عَلَى الَّذِي الْآنَ لَذَاكَ يُغْرِفُ
 مِنَ الْأَدْلَةِ هُوَ اسْتِحْسَانُ
 وَرَغْيِ الْاِسْتِصْلَاحِ بَعْضُهُمْ يَوْمُ
 وَيَقْصُرُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ مُتَضَخٍ
 يَكُونُ حُجَّةً بِوَفْقٍ مَنْ خَلَا
 وَمَا مُخَالَفَ لَهُ قَطُّ ظَهَرَ
 مِنْهُمْ لَدَى تَحَقُّقِ الْمُغْتَمَدِ
 لَهُ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ أَحَدُ
 مِنْهُ بِمَغْنَى النَّصِّ مِمَّا يُخْطَلُ
 حَثْمَ كَفَتْحِهَا إِلَى الْمُنْحَتِمِ
 وَالْعِ إِنْ يَكُ الْقَسَادُ أَبْعَدَا
 تُفْدَى بِمَا يَنْفَعُ لِلْأَسَارَى
 فِي كُلِّ مَشْرِقٍ وَكُلِّ مَغْرِبٍ
 أَعْنِي بِهِ لِأَلْهَامِ الْأَوَّلِيَاءِ
 وَعِضْمَةِ النَّبِيِّ تُوجِبُ اقْتِفَا
 مِنَ التَّصَوُّصِ أَوْ مِنَ التَّأْوِيلِ
 لِأَجْلِ كَشْفِ مَا عَلَيْهِ نَفْعُ
 لِنَفْسِي عَلَيْهَا بِذَوْنِ رَيْبٍ
 وَأَنْ مَا يَشُقُّ يَجْلِبُ الْوَطْرُ
 يُحَكِّمُ الْعُزْفَ وَزَادَ مَنْ قَطَنَ
 مَعَ تَكَلُّفٍ بِبَغْضٍ وَارِدِ

كتاب التعادل والتراجع

- ٨٥١ - ولا يجبي تعارض إلا لما
 ٨٥٢ - والاغتدال جائز في الواقع
 ٨٥٣ - وقول من عنه روي قولان
 ٨٥٤ - إلا لما صاحب مؤيد
 ٨٥٥ - وذكر ما ضعف ليس للعمل
 ٨٥٦ - بل للترقي لمدارج السنن
 ٨٥٧ - أو لمراعاة الخلاف المشتبه
 ٨٥٨ - وكونه يلجى إليه الضرر
 ٨٥٩ - وثبت العزو وقد تحققا
 ٨٦٠ - وقول من قلد عالمي لقي
 ٨٦١ - إن لم يكن لنحو مالك ألف
 ٨٦٢ - فذاك قوله بها المخرج
 ٨٦٣ - وفي انتسابه إليه مطلقا
 ٨٦٤ - وتناشأ الطرُق من نصين
 ٨٦٥ - تقوية الشئ هي الترجيح
 ٨٦٦ - وعمل به أباه القاضي
 ٨٦٧ - والجمع واجب متى ما أمكنا
 ٨٦٨ - ووجب الإسقاط بالجهل وإن
 ٨٦٩ - وحيثما ظن الدليلان معا
 ٨٧٠ - أو يجب الوقف أو التساقط
 ٨٧١ - وإن يقدم مشعر بالظن
 ٨٧٢ - ذو القطع في الجهل لذيهم معتبر
- من الدليلين إلى الظن انتمى
 كما يجوز عند ذهن السامع
 مؤخر إذ يتعاقبان
 وعزوه فيه له تردد
 إذ ذاك عن وفاقهم قد انحطل
 ويحفظ المذكر من له اغتينا
 أو المراجعة لكل ما سطر
 إن كان لم يشتد فيه الخور
 ضرا من الضر به تعلقا
 الله سألما فغير مطلق
 قول بذي وفي نظيرها عرف
 وقيل عزوه إليه خرج
 خلف مضى إليه من قد سبقا
 تعارضا في متشابهين
 وأوجب الأخذ به الصحيح
 إذا به الظن يكون القاضي
 إلا فلأخير نسخ بيننا
 تقارنا فيه تخير زكن
 ففيه تخير لقوم سوما
 وفيه تفصيل حكاة الضابط
 فانسح بأخبر لدى ذي الفن
 وإن نعم واحد فقد غبر

فصل الترجيح باعتبار حال الراوي

- ٨٧٣ - قد جاء في المرجحات بالسند
 ٨٧٤ - والفقه واللغة والنحو ورغ
 ٨٧٥ - عدالة بقاء الاشتهار
- علوه والزند في الحفظ يعد
 وضبطه وفطنة فقد البدع
 وكونه زكسي باختيار

- ٨٧٦ - صَرِيحُهَا وَأَنْ يَزَكِّي الْأَكْثَرُ
 ٨٧٧ - حُرِيَّةٌ وَالْحِفْظُ عِلْمُ النَّسَبِ
 ٨٧٨ - ذُكُورَةٌ إِنْ خَالَهُ قَدْ جُهِلَا
 ٨٧٩ - مَا كَانَ أَظْهَرَ رَوَايَةً وَمَا
 ٨٨٠ - تَأَخَّرَ الْإِسْلَامُ وَالْبَغْضُ اغْتَمَى
 ٨٨١ - وَكَوْنُهُ مُبَاشِرًا أَوْ كُلفًا
 ٨٨٢ - أَوْ رَاوِيًا بِاللَّفْظِ أَوْ ذَا الْوَاقِعِ
 ٨٨٣ - وَكَوْنُهُ أُوْدِعَ فِي الصَّحِيحِ
- وَقَدْ تَدَلَّيْسٍ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا
 وَكَوْنُهُ أَقْرَبَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
 وَقِيلَ لَا وَبَغْضِهِمْ قَدْ فَضَّلَا
 وَجْهَ التَّحْمِيلِ بِهِ قَدْ عَلِمَا
 تَرْجِيحَ مَنْ إِسْلَامُهُ تَقْدَمَا
 أَوْ غَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ لِلْأَمْنِ مِنْ خَفَا
 وَكَوْنُ مَنْ رَوَاهُ غَيْرَ مَسَانِعِ
 لِمُسْلِمٍ وَالشَّيْخِ ذِي التَّرْجِيحِ

فصل الترجيح باعتبار حال المروي

- ٨٨٤ - وَكَثْرَةُ الدَّلِيلِ وَالرَّوَايَةِ
 ٨٨٥ - وَقَوْلُهُ فَالْفِعْلُ فَالتَّفْرِيرُ
 ٨٨٦ - زِيَادَةُ وَلُغَةِ الْقَبَسِ
 ٨٨٧ - وَشَهْرَةُ الْقِصَّةِ ذِكْرُ السَّبَبِ
 ٨٨٨ - وَالْمَدَنِي وَالْخَبَرُ الَّذِي جَمَعَ
 ٨٨٩ - وَمَا بِهِ لِعِلَّةٍ تَقْدُمُ
 ٨٩٠ - وَمَا يَنْعَمُ مُطْلَقًا إِلَّا السَّبَبُ
 ٨٩١ - مَا مِنْهُ لِلشَّرْطِ عَلَى الْمَنْكَرِ
 ٨٩٢ - مُعَرَّفَ الْجَمْعِ عَلَى مَا اسْتَفْهِمَا
 ٨٩٣ - وَذِي الثَّلَاثَةِ عَلَى الْمُعَرَّفِ
 ٨٩٤ - تَقْدِيمُ مَا خُصَّ عَلَى مَا لَمْ يُخَصَّ
 ٨٩٥ - إِشَارَةُ وَذَاتُ الْإِيمَا يُزْتَضَى
 ٨٩٦ - هُمَا عَلَى الْمَفْهُومِ وَالْمُوَافَقَةِ
- مُرْجَحُ لَسَدَى ذَوِي الدَّرَايَةِ
 فَصَاحَةٌ وَالْغِي الكَثِيرُ
 وَرُجَحُ الْمُجَلِّ لِلرُّسُولِ
 وَسَمْعُهُ إِسَاءَهُ دُونَ حُجْبِ
 حُكْمًا وَعِلَّةٌ كَقَتْلِ مَنْ رَجَعَ
 وَمَا بِتَوَكُّيدٍ وَخَوْفٍ يُعْلَمُ
 فَقَدَمَتْهُ تَقْضِ حُكْمًا قَدْ وَجَبَ
 وَهُوَ عَلَى كُلِّ الَّذِي لَهُ دُرِي
 بِهِ مِنَ اللَّفْظَيْنِ أَعْنِي مَنْ وَمَا
 ذِي الْجِنْسِ لِحَتْمَالِ عَهْدٍ قَدْ يَفِي
 وَعَكْسُهُ كُلُّ أَتَى عَلَيْهِ نَصَ
 كَوْنُهُمَا مِنْ بَعْدِ ذَاتِ الْإِفْضَا
 وَمَالِكُ غَيْرِ الشُّذُوذِ وَاقْفَةِ

فصل الترجيح باعتبار المذلول

- ٨٩٧ - وَنَسَائِلُ وَمُثَبَّتٌ وَالْأَمْرُ
 ٨٩٨ - عَلَى الْإِبَاحَةِ وَهَكَذَا الْخَبَرُ
 ٨٩٩ - فِي خَبَرِي إِسَاحَةِ وَحَظَرِ
- بَغْدَ التَّوَاهِي ثُمَّ هَذَا الْآخِرُ
 عَلَى التَّوَاهِي وَعَلَى الَّذِي أَمَرَ
 ثَالِثُهَا هَذَا كَذَاكَ يَجْرِي

- ٩٠٠ - وَالْجَزْمُ قَبْلَ التُّذْبِ وَالَّذِي نَفَى
حَدًّا عَلَى مَا الْحَدُّ فِيهِ أَلِفَا
٩٠١ - مَا كَانَ مَذْلُومًا لَهُ مَغْفُولًا
وَمَا عَلَى الْوَضْعِ أَتَى دَلِيلًا

فصل ترجيح الإجماعات

- ٩٠٢ - رَجَحَ عَلَى النَّصِّ الَّذِي قَدْ أَجْمَعَا
عَلَيْهِ وَالصُّخْبِ عَلَى مَنْ تَبِعَا
٩٠٣ - كَذَلِكَ مَا انْقَرَضَ عَضْرُهُ وَمَا
فِيهِ الْعُمُومُ وَافْقُوا مَنْ عَلِمَا

فصل ترجيح الأقيسة والحدود

- ٩٠٤ - بِقُوَّةِ الْمَثْبُوتِ ذَا الْأَسَاسِ
أَيُّ حُكْمِهِ التَّرْجِيحُ لِلْقِيَاسِ
٩٠٥ - وَكَوْنُهُ مُوَافِقَ السُّنَنِ عَنْ
بِالْقَطْعِ بِالْعِلَّةِ أَوْ غَالِبِ ظَنِّ
٩٠٦ - وَقُوَّةِ الْمَسْلُوكِ وَلِثَقْدَمَا
مَا أَضْلَاهَا تَشْرُكُهُ مُعَمَّمَا
٩٠٧ - وَذَاتِ الْأَنْعِكَاسِ وَأَطْرَادِ
فَذَاتِ الْآخِرِ بِلَا عِنَادِ
٩٠٨ - وَعِلَّةُ النَّصِّ وَمَا أَضْلَانِ
لَهَا كَمَا قَدْ مَرَّ بِجَرِيَانِ
٩٠٩ - فِي كَثْرَةِ الْفُرُوعِ خُلِفَ قَدْ أَلَمَ
وَمَا تُقَلِّلُ تَطَرَّقَ الْعَدَمِ
٩١٠ - ذَاتِيَّةُ قَدَمٍ وَذَاتُ تَغْدِيَةٍ
وَمَا اخْتِطَاطًا عَلِمْتَ مُقْتَضِيَةٍ
٩١١ - وَقَدْ مَنَ مَا حُكْمُ أَضْلَاهَا جَرَى
مُعَلَّلًا وَفَقًا لَدَى مَنْ عَبَّرَا
٩١٢ - بَعْدَ الْحَقِيقِيِّ أَتَى الْعُرْفِيُّ
وَبَغْدَ هَذَيْنِ أَتَى الشَّرْعِيُّ
٩١٣ - وَفِي الْحُدُودِ الْأَشْهَرُ الْمُقَدَّمُ
وَمَا صَرِيحًا أَوْ أَعَمَّ يُغْلَمُ
٩١٤ - وَمَا يُوَافِقُ لِثَقْلٍ مُطْلَقًا
وَالْحَدُّ سَائِرَ الرُّسُومِ سَبَقَا
٩١٥ - وَقَدْ خَلَّتْ مُرْجَحَاتُ فَاغْتَبِرْ
وَإِغْلَمَ بِأَنَّ كُلَّهَا لَا يَنْحَصِرُ
٩١٦ - قُطِبُ رَحَامَا قُوَّةُ الْمَظَنَّةِ
فَهِيَ لَدَى تَعَارُضٍ مِثْلُهُ

كتاب الاجتهاد في الفروع

- ٩١٧ - بِذَلِكَ الْفَقِيهِ الْوُسْعُ أَنْ يُحْصَلَ
ظَنًّا بِأَنَّ ذَاكَ حَثَمَ مَثَلًا
٩١٨ - وَذَلِكَ مَعَ مُجْتَهِدٍ رَدِيفُ
وَمَا لَهُ يُحَقِّقُ التَّكْلِيفُ
٩١٩ - وَهُوَ شَدِيدُ الْفَهْمِ طَبْعًا وَاخْتِلَافُ
فِي مَنْ بِلَانْكَارِ الْقِيَاسِ قَدْ عُرِفَ
٩٢٠ - قَدْ عَرَفَ التَّكْلِيفَ بِالِدَّلِيلِ
ذِي الْعَقْلِ قَبْلَ صَارِفِ الثُّقُولِ
٩٢١ - وَالتَّخَوُّ وَالْمِيزَانُ وَاللُّغَةُ مَعَ
عِلْمِ الْأَصُولِ وَبِلَاغَةِ جَمْعِ
٩٢٢ - وَمَوْضِعِ الْأَحْكَامِ دُونَ شَرْطِ
حِفْظِ الْمُتَوَنِّ عِنْدَ أَهْلِ الضَّبْطِ

- ٩٢٣ - ذُو رُثْبَةٍ وَسَطَى فِي كُلِّ مَا عَبَّرَ
 ٩٢٤ - كَشَرُطِ الْأَحَادِ وَمَا تَوَاتَرَا
 ٩٢٥ - وَمَا عَلَيْهِ أَوْ بِهِ التَّنْسُخُ وَقَعَ
 ٩٢٦ - كَحَالَةِ الرُّوَاةِ وَالْأَصْحَابِ
 ٩٢٧ - وَلَيْسَ الْجِتْهَادُ مِمَّنْ قَدْ جَهِلَ
 ٩٢٨ - كَالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى كَذَا لَا تَجِبُ
 ٩٢٩ - هَذَا هُوَ الْمُطْلَقُ وَالْمَقْيَدُ
 ٩٣٠ - مُلْتَزِمُ أَصُولِ ذَاكَ الْمُطْلَقِ
 ٩٣١ - مَجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ مَنْ أَصُولُهُ
 ٩٣٢ - وَشَرُطُهُ التَّخْرِيجُ لِلْأَحْكَامِ
 ٩٣٣ - مُجْتَهِدُ الْفَنَاءِ الَّذِي يُرْجَحُ
 ٩٣٤ - لِجَاهِلِ الْأَصُولِ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا
 ٩٣٥ - يَجُوزُ الْجِتْهَادُ فِي قَنْ فَقَطُ
 ٩٣٦ - وَالْخُلْفَ فِي جَوَازِ الْجِتْهَادِ أَوْ
 ٩٣٧ - وَوَجِبَ الْعِصْمَةُ يَمْنَعُ الْجَنْفَ
 ٩٣٨ - وَوَحْدُ الْمُصِيبِ فِي الْعَقْلِيِّ
 ٩٣٩ - فَالْحُكْمُ فِي مَذْهَبِهِ مُعَيَّنُ
 ٩٤٠ - مُخْطِئُهُ وَإِنْ عَلَيْهِ انْحَتَمَا
 ٩٤١ - وَمَنْ رَأَى كُتْلًا مُصِيبًا يَغْتَقِدُ
 ٩٤٢ - أَوْ تَمَّ مَا لَوْ عُيِّنَ الْحُكْمُ حَكْمُ
 ٩٤٣ - لِذَا يُصَوَّبُونَ فِي ابْتِدَاءِ
 ٩٤٤ - وَالْحُكْمِ وَهُوَ وَاحِدٌ مَتَى عَقِلَ
 ٩٤٥ - وَهُوَ آئِمٌّ مَتَى مَا قَصُرَا
 ٩٤٦ - وَالْحُكْمُ مِنْ مَجْتَهِدٍ كَيْفَ وَقَعَ
 ٩٤٧ - إِلَّا إِذَا النَّصُّ أَوْ الْإِجْمَاعُ أَوْ
 ٩٤٨ - أَوْ اجْتِهَادُهُ أَوْ الْقَيِّسُ الْجَلِي
 ٩٤٩ - حَكَمَ فِي مَذْهَبِهِ وَإِنْ وَصَلَ
 ٩٥٠ - وَقَدَّمَ الضَّعِيفَ إِنْ جَرَى عَمَلُ
- وَعِلْمُ الْإِجْمَاعَاتِ مِمَّا يُغْتَبَرُ
 وَمَا صَحِيحًا أَوْ ضَعِيفًا قَدْ جَرَى
 وَسَبَبُ التُّزْوِلِ شَرْطُ مُتَّبِعِ
 وَقَلْدَنْ فِي ذَا عَلَى الصُّوَابِ
 عِلْمُ الْفُرُوعِ وَالْكَلَامِ يَنْحَظِلُ
 عَدَالَةٌ عَلَى الَّذِي يُنْتَخَبُ
 مُنْسَفِلَ الرُّثْبَةِ عَنْهُ يُوجَدُ
 فَلَيْسَ يَغْدُوهَا عَلَى الْمُحَقِّقِ
 مَنصُوصَةً أَوْ لَا حَوَى مَغْفُورُهُ
 عَلَى تَضَرُّصِ ذَلِكَ الْإِمَامِ
 قَوْلًا عَلَى قَوْلٍ وَذَاكَ أَزْجَحُ
 نَقْلَ مُسْتَوْفَى فَقَطُ وَأَمَّا
 أَوْ فِي قَضِيَّةٍ وَيَغْضُ قَدْ رَبَطُ
 وَقَوَعِهِ مِنَ النَّبِيِّ قَدْ زَوَّارُ
 وَصَحَّحَ الْوَقْرَ عَضْرَةَ السَّلَفِ
 وَمَالِكُ رَأَى فِي الْقَرْعِي
 لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ مَا يُبَيِّنُ
 إِصَابَةً لَهُ الثُّوَابِ اِزْتَسَمَا
 لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ ظَنَّ الْمَجْتَهِدِ
 بِهِ لِدَرْءِ أَوْ لَجَلْبِ قَدْ أَلَمَ
 وَالْاجْتِهَادُ دُونَ الْأَنْتِهَاءِ
 فِي الْفَرْعِ قَاطِعٌ وَلَكِنْ قَدْ جُهِلَ
 فِي نَظَرٍ وَفَقًا لَدَى مَنْ قَدْ دَرَى
 دُونَ شُدُوزِ نَقْضِهِ قَدْ اِمْتَنَعَ
 قَاعِدَةٌ خَالَفَ فِيهَا مَا رَأَا
 عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ بِغَيْرِ الْمُغْتَلِي
 لِرُثْبَةِ التَّزْجِيحِ قَالِ النَّقْضُ اِنْحَظَلَّ
 بِهِ لِأَجْلِ سَبَبٍ قَدْ اتَّصَلَ

- ٩٥١ - وَمَلَّ يَقِيسُ ذُو الْأُصُولِ إِنْ عُدِمَ
 ٩٥٢ - مَعَ التَّزَامِ مَا لَهُ أَوْ مُطْلَقًا
 ٩٥٣ - وَلَمْ يُضْمَنْ ذُو اجْتِهَادٍ ضَنِيعًا
 ٩٥٤ - إِلَّا فَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ لَا يَضْمَنُ
 ٩٥٥ - وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَصِبًا فَالْظَّنُّ
- نَصُّ إِمَامِهِ الَّذِي لَهُ لَزْمٌ
 وَبَغْضُهُمْ بِنَصِّهِ تَعَلَّقًا
 إِنْ يَكُ لَا لِقَاطِعٍ قَدْ رَجَعَا
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ تَوَلُّوْ بَيِّنُ
 ذَاكَ وَفَاقًا عِنْدَ مَنْ يُحَرَّرُ

فصل في التقليد في الفروع

- ٩٥٦ - هُوَ التَّزَامُ مَذْهَبِ الْغَيْرِ بِلَا
 ٩٥٧ - يَلْزَمُ غَيْرَ ذِي اجْتِهَادٍ مُطْلَقٍ
 ٩٥٨ - وَهُوَ لِلْمُجْتَهِدِينَ مُمْتَنِعٌ
 ٩٥٩ - وَلَيْسَ فِي فَتْوَاهُ مُفْتٍ يُتَّبَعُ
 ٩٦٠ - مَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْعِلْمِ وَالْعَدْلِ اشْتَهَرَ
 ٩٦١ - وَوَجِبَ تَجْدِيدُ ذِي الرَّأْيِ النَّظَرُ
 ٩٦٢ - لِلنَّصِّ مِثْلُ مَا إِذَا تَجَدَّدَا
 ٩٦٣ - وَمَلَّ يُكْرَرُ سُؤَالُ الْمَجْتَهِدِ
 ٩٦٤ - وَثَانِيًا ذَا الثَّقَلِ صِرْفًا أَهْمِلِ
 ٩٦٥ - وَزَائِدًا فِي الْعِلْمِ بَغْضٌ قَدَمًا
 ٩٦٦ - وَجَائِزٌ تَقْلِيدُ ذِي اجْتِهَادٍ
 ٩٦٧ - فَكُلُّ مَذْهَبٍ وَسِيلَةٌ إِلَى
 ٩٦٨ - وَمُوجِبُ تَقْلِيدِ الْأَرْجَحِ وَجِبَ
 ٩٦٩ - إِذَا سَمِعْتَ مِنَ الْإِمَامِ مَا لَكَ
 ٩٧٠ - لِلْأَثَرِ الصَّحِيحِ مَعَ حُسْنِ النَّظَرِ
 ٩٧١ - وَالْخُلْفُ فِي تَقْلِيدِ مَنْ مَاتَ وَفِي
 ٩٧٢ - وَلَكَ أَنْ تَسْأَلَ لِلتَّشْبِثِ
 ٩٧٣ - ثُمَّ عَلَيْهِ غَايَةُ الْبَيَانِ
 ٩٧٤ - يُتَدَبَّرُ لِلْمَفْتِي أَطْرَاحُهُ النَّظَرُ
 ٩٧٥ - مُتَّصِفًا بِحِلْيَةِ الْوَقَارِ
 ٩٧٦ - وَالْأَرْضُ لَا عَنْ قَائِمٍ مَجْتَهِدٍ
- عِلْمٍ دَلِيلُهُ الَّذِي تَأَصَّلَا
 وَإِنْ مُقْسَّدًا إِذَا لَمْ يُطَاقِ
 لِنَظَرٍ قَدْ رَزَقُوهُ مُتَّسِعِ
 إِنْ لَمْ يُضِفْ لِلدِّينِ وَالْعِلْمِ الْوَرَعِ
 أَوْ حَصَلَ الْقَطْعُ فَالاسْتِفْتَا انْحَظَرُ
 إِذَا مُمَائِلٌ عَرَا وَمَا ذَكَرُ
 مُغَيَّرٌ إِلَّا فَلَنْ يُجَدِّدَا
 مَنْ عَمَّ إِنْ مُمَائِلُ الْفَتَوَى يَعُدُّ
 وَخَيْرُنَ عِنْدَ اسْتِوَاءِ السُّبُلِ
 وَقَدَّمَ الْأَوْرَعَ كُلُّ الْقَدَمَا
 وَهُوَ مَفْضُولٌ بِلَا اسْتِغْنَاءِ
 دَارِ الْخُبُورِ وَالْقُصُورِ جُعِلَا
 لَدَيْهِ بَخْتُ عَنْ إِمَامٍ مُنْتَخَبِ
 صَحَّ لَهُ الشَّارُّ الَّذِي لَا يُذْرَكُ
 فِي كُلِّ فَنٍّ كَالْكِتَابِ وَالْأَثَرِ
 بَيْعَ طُرُوسِ الْفِقْهِ الْآنَ قَدْ تُفِي
 عَنْ مَأْخِذِ الْمَسْئُولِ لَا التَّعَثُّبِ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ بِالْاِكْتِنَانِ
 إِلَى الْحُطَامِ جَاعِلَ الرُّضَا الْوَطَرِ
 مُحَاشِيًا مَجَالِسَ الْأَشْرَارِ
 تَخْلُو إِلَى تَرْزُلِ الْقَوَاعِدِ

- ٩٧٧ - وَهُوَ جَائِزٌ بِحُكْمِ الْعَقْلِ
 ٩٧٨ - وَإِنْ بِقَوْلِ ذِي اجْتِهَادٍ قَدْ عَمِلَ
 ٩٧٩ - إِلَّا فَهَلْ يَلْزَمُ أَوْ لَا يَلْزَمُ
 ٩٨٠ - رُجُوعُهُ لِغَيْرِهِ فِي آخِرِ
 ٩٨١ - وَذُو التَّزَامِ مَذْهَبٌ هَلْ يَنْتَقِلُ
 ٩٨٢ - وَمَنْ أَجَازَ لِلْخُرُوجِ قَيِّدًا
 ٩٨٣ - فَضْلًا لَهُ وَأَنَّهُ لَمْ يَنْتَدِغْ
 ٩٨٤ - وَعَدَمُ التَّقْلِيدِ فِيمَا لَوْ حَكَمَ
 ٩٨٥ - أَمَّا التَّمَذُّبُ بِغَيْرِ الْأَوَّلِ
 ٩٨٦ - كَحُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالطُّحَاوِي
 ٩٨٧ - إِنْ يَنْتَقِلُ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ
 ٩٨٨ - وَذُمْ مَنْ تَوَى الذَّنَا بِالْقَيْسِ
 ٩٨٩ - وَإِنْ عَنِ الْقَضَائِينَ قَدْ تَجَرَّدَا
 ٩٩٠ - ثُمَّ التَّزَامُ مَذْهَبٌ قَدْ ذُكِرَا
 ٩٩١ - وَالْمُجْمَعُ الْيَوْمَ عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ
 ٩٩٢ - حَتَّى يَجِيءَ الْفَاطِمِيُّ الْمُجَدِّدُ
 ٩٩٣ - أَنَّهُنَّ مَا جُمِعَ اجْتِهَادِي
 ٩٩٤ - مِمَّا أَفَادَنِيهِ دَرْسُ الْبَرَّةِ
 ٩٩٥ - كَالْتَّرِجِ لِلتَّنْقِيحِ وَالتَّنْقِيحِ
 ٩٩٦ - مُطَالَعًا لِابْنِ حُلُولِ اللَّامِعَا
 ٩٩٧ - فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْمَجْزِلِ
 ٩٩٨ - لِنَعْمَ عَنْهَا يَكِلُ الْعَدُّ
 ٩٩٩ - ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالسَّلَامُ
 ١٠٠٠ - مُحَمَّدٍ الَّذِي سَمَا عَلَى السَّمَا
 ١٠٠١ - أَسْأَلُهُ الْحُسْنَى وَزَيْدًا وَالرُّضَى
- مَعَ اخْتِمَالِ كَوْنِهِ بِالتَّقْلِيلِ
 مَنْ عَمَّ فَالرَّجُوعُ عَنْهُ مُنْخَظِلٌ
 إِلَّا الَّذِي شَرَعَ أَوْ يَلْتَزِمُ
 يَجُوزُ لِلْإِجْمَاعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ
 أَوْ لَا وَتَفْصِيلُ أَصَحُّ مَا نُقِلَ
 بَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْتَقِدَا
 بِخُلْفِ الْإِجْمَاعِ وَإِلَّا يَمْتَنِعُ
 قَاضٍ بِهِ بِالتَّقْضِ حُكْمُهُ يُؤَمُّ
 فَصْنَعُ غَيْرِ وَاحِدٍ مُبْجَلٍ
 وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ذِي الْفَتَاوِي
 كَكَوْنِهِ سَهْلًا أَوْ التَّزْجِيحِ
 عَلَى مُهَاجِرِ لَامٍ قَيْسِ
 مَنْ عَمَّ فَلْتُبْخَ لَهُ مَا قَصَدَا
 صِحَّةُ قَرْضِهِ عَلَى مَنْ قَصُرَا
 وَقَفُوا غَيْرَهَا الْجَمِيعُ مَنَعَةُ
 دِينَ الْهُدَى لِأَنَّهُ مُجْتَهِدُ
 وَضَرَبِي الْأَغْوَاةَ مَعَ الْأَنْجَادِ
 مِمَّا انْطَوَتْ عَلَيْهِ كُتُبُ الْمَهْرَةِ
 وَالْجَمْعِ وَالْآيَاتِ وَالتَّلْوِيحِ
 مَعَ حَوَاشٍ تُغْجِبُ الْمُطَالِعَا
 الْمَانِحِ الْقُضْلَ لَنَا الْمُكْمَلِ
 لَوْ كَانَ مَا فِي الْأَرْضِ لِي يَمُدَّ
 عَلَى الَّذِي أَنْجَلَى بِهِ الظَّلَامُ
 وَأَهْلِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا الْأَرْضُ سَمَا
 وَاللُّطْفَ بِي فِي كُلِّ أَمْرٍ قَدْ قَضَى

تم بحمد الله

أَلْفٌ وَبَيْتٌ عَدَدُ الْمِرَاقِي لَيْسَ بِسَافِلٍ وَلَا بِسِرَاقِي